



وَزَارَةُ الْعَدْلِ

MINISTRY OF JUSTICE

# الكتاب السنوي

## 2025

اعداد وإخراج  
وحدة الاتصال والاعلام



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية  
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي  
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني  
ولي العهد





## الفهرس

|           |                                                                                         |
|-----------|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| 9         | كلمة وزير العدل                                                                         |
| <b>11</b> | <b>الفصل الأول: مقدمة عن وزارة العدل</b>                                                |
| 12        | مقدمة                                                                                   |
| 13        | الهيكل التنظيمي لوزارة العدل                                                            |
| 14        | عن وزارة العدل                                                                          |
| 17        | موازنة وزارة العدل                                                                      |
| 18        | خدمات وزارة العدل                                                                       |
| 19        | المحاور الرئيسية للخطة الإستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (2022-2026) والأهداف الفرعية.  |
| 20        | دائرة إشهار الذمة المالية                                                               |
| 21        | إدارة قضايا الدولة                                                                      |
| 24        | شؤون الخبرة                                                                             |
| 26        | نظام الخبرة أمام المحاكم النظامية                                                       |
| <b>27</b> | <b>الفصل الثاني: الإنجازات التي تحققت ضمن الأهداف الإستراتيجية للوزارة ومداور عملها</b> |
| 28        | استخدام وتطوير التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في قطاع العدالة          |
| 29        | مشروع المحاكمات عن بعد                                                                  |
| 30        | التحول الإلكتروني                                                                       |
| 31        | مشروع الربط الإلكتروني مع الجهات الشريكة                                                |
| 31        | مشروع تطوير نظام إدارة الدعاوى (ميزان):                                                 |
| 32        | التوقيع الرقمي                                                                          |
| 32        | المزاد الإلكتروني                                                                       |
| 33        | خدمات الدفع الإلكتروني                                                                  |
| 36        | إحصائيات وزارة العدل                                                                    |
| 41        | تعزيز مبادئ التميز في جميع مؤسسات قطاع العدالة، وبناء ثقافة العاملين:                   |
| 43        | الدراسات                                                                                |
| <b>44</b> | <b>الفصل الثالث: إنجازات الوزارة في تعزيز الوصول إلى العدالة</b>                        |
| 45        | تعزيز الوصول إلى العدالة                                                                |

|           |                                                        |
|-----------|--------------------------------------------------------|
| 45        | منصة بخدمتكم                                           |
| 46        | حق الحصول على المعلومات                                |
| 47        | بدائل العقوبات السالبة للحرية / العقوبات المجتمعية     |
| 54        | المساعدة القانونية                                     |
| 56        | المعايير التي تعتمد لغايات استحقاق المساعدة القانونية: |
| 57        | تطوير البنية التحتية                                   |
| 59        | تطوير التشريعات                                        |
| 59        | مشاريع القوانين                                        |
| 60        | مشاريع الأنظمة                                         |
| 61        | التعليمات                                              |
| 61        | الدراسات                                               |
| 62        | التعاون الدولي                                         |
| 69        | حقوق الإنسان                                           |
| 70        | منع الاتجار بالبشر                                     |
| 71        | المرأة والطفل                                          |
| 73        | السوار الإلكتروني                                      |
| 73        | المسؤولية المجتمعية:                                   |
| 74        | العدل في صور                                           |
| <b>79</b> | <b>الفصل الرابع: أبرز الإنجازات ... بلغة الأرقام</b>   |
| 80        | العدل في أرقام                                         |

## فهرس الجداول

|    |                                                                                            |
|----|--------------------------------------------------------------------------------------------|
| 18 | جدول رقم (1) نسبة الإنفاق من وزارة العدل لعام (2025) للنفقات الرأسمالية.                   |
| 25 | جدول رقم (2) عدد طلبات اعتماد الخبراء وسجل الخبرة للخبراء المعتمدين                        |
| 25 | جدول رقم (3) شروط اعتماد الخير لعام 2025                                                   |
| 26 | جدول رقم (4) المعايير التي تم اعتمادها من مجلس تنظيم شؤون الخبرة لتأهيل الخبراء:           |
| 37 | جدول رقم (5) إحصائية التدريب مصنفة حسب الجنس (ذكر، أنثى)                                   |
| 38 | جدول رقم (6) إحصائية التدريب مصنفة حسب الإقليم (الشمال، والوسط، والجنوب)                   |
| 38 | جدول رقم (7) إحصائية التدريب مصنفة حسب الفئة الوظيفية (أولى، وثانية، وثالثة، وعقود، وعليا) |
| 39 | جدول رقم (8) إحصائية التدريب موزعة خلال أشهر العام (2025)                                  |
| 41 | جدول رقم (9) تفاصيل الموظفين على رأس عملهم                                                 |
| 46 | جدول رقم (10) إحصائيات منصة (بخدمتك)                                                       |
| 47 | جدول رقم (11) طلبات حق الحصول على المعلومات الواردة إلى الوزارة                            |
| 52 | جدول رقم (12) إحصائيات بدائل العقوبات السالبة للحرية                                       |
| 57 | جدول رقم (13) طلبات المساعدة القانونية لعام (2025)                                         |
| 61 | جدول رقم (14) الطعون والاستشارات القانونية:                                                |
| 62 | جدول رقم (15) اتفاقيات المساعدة القانونية في المسائل الجزائية                              |
| 63 | جدول رقم (16) اتفاقيات المساعدة القانونية في المسائل المدنية                               |
| 64 | جدول رقم (17) اتفاقيات تسليم الأشخاص                                                       |
| 65 | جدول رقم (18) اتفاقية نقل المحكوم عليهم                                                    |
| 66 | جدول رقم (19) اتفاقيات تعاون قانوني وقضائي                                                 |
| 67 | جدول رقم (20) مذكرات تفاهم، بروتوكولات، برامج تنفيذية                                      |



## كلمة وزير العدل

بسم الله الرحمن الرحيم



في الوقت الذي تمضي فيه المملكة الأردنية الهاشمية بثبات نحو مستقبل أكثر تطورًا وازدهارًا، مستندة إلى رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، وبدعم ومتابعة سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم، تواصل وزارة العدل أداء رسالتها الوطنية في ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز الثقة بمنظومة العدالة وتطوير خدماتها، بما يواكب أفضل الممارسات العالمية، ويلبي تطلعات المواطنين، وبما يحقق رؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في الإصلاح السياسي والإقتصادي والإداري.

ويأتي هذا الكتاب السنوي ليُجسد عامًا حافلًا بالإنجازات النوعية التي تحققت خلال عام 2025، إذ شكّل محطة فارقة في مسيرة تحديث قطاع العدالة، فقد واصلت الوزارة تنفيذ برامجها ومشاريعها الإستراتيجية الهادفة إلى بناء منظومة حديثة وفعّالة، تركز على الابتكار والتكنولوجيا، وتضع الإنسان في صميم عملية التطوير.

لقد كان التحول الرقمي عنوانًا رئيسًا لجهود الوزارة خلال العام، ليس بوصفه خيارًا تقنيًا فحسب، بل نهجًا مؤسسيًا متكاملًا لإعادة تصميم الخدمات والإجراءات العدلية، بما يضمن السرعة والكفاءة وسهولة الوصول إلى الخدمة. وانطلاقًا من هذا التوجه، شهد العام إطلاق حزمة من الخدمات الرقمية المتقدمة التي أسهمت في تبسيط الإجراءات، وتقليل الوقت والجهد على المواطنين والمحامين ومتلقي الخدمة.

ومن أبرز الإنجازات التي نفخر بها خلال هذا العام 2025، أننا حقّقنا تقدمًا مهمًا في مجال التوقيع الرقمي، الذي يمثل إحدى الركائز الأساسية للتحول الرقمي في قطاع العدالة. وأسهمت هذه الخطوة في تعزيز موثوقية المعاملات الإلكترونية ومنحها الحجية القانونية اللازمة، بما يرسخ بيئة عدلية رقمية متكاملة، ويعزز الثقة بالخدمات الإلكترونية، ويختصر الإجراءات، ويرفع من كفاءة الأداء المؤسسي.



وفي موازاة ذلك، واصلت الوزارة جهودها في تحديث البنية التشريعية والإجرائية، وتطوير الخدمات الإلكترونية، وتعزيز التكامل مع المؤسسات الوطنية الشريكة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام، ويسهم في تعزيز تنافسية المملكة، وترسيخ مكانتها في مؤشرات العدالة وسيادة القانون.

إن ما تحقق خلال هذا العام هو ثمرة عمل جماعي وجهود مخلصة بذلتها كوادِر الوزارة وشركاؤها من مختلف المؤسسات الوطنية، وهو ما يؤكد أن التطوير المستدام لمنظومة العدالة يتطلب العمل بروح الفريق الواحد، والإيمان بأن العدالة الناجزة والسهولة الوصول هي أساس التنمية والاستقرار، وبناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

وإذ نستعرض هذه الإنجازات بفخر واعتزاز، فإننا ندرك أن ما أنجز هو خطوة ضمن مسيرة مستمرة من التحديث والتطوير. وسنمضي بعزم أكبر خلال المرحلة المقبلة نحو توسيع نطاق الخدمات الرقمية، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، وتطوير بيئة عدلية أكثر كفاءة ومرونة وابتكارًا، بما يضمن تقديم خدمات عدلية عصرية تليق بالمواطن الأردني، وتواكب متطلبات المستقبل.

نسأل الله أن يوفقنا جميعًا لمواصلة مسيرة البناء والإنجاز في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة، وأن تبقى راية الأردن خفاقة بالعطاء والتقدم والازدهار.

## والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

### وزير العدل

د. بسام التلهوني



وَزَارَةُ الْعَدْلِ  
MINISTRY OF JUSTICE

# الفصل الأول

---

مقدمة عن وزارة العدل

الكتاب السنوي

2025

## مقدمة

يتضمن الكتاب السنوي لوزارة العدل (2025) موجزًا للإنجازات التي تحققت على مدار عام من العمل المتواصل والدؤوب، من خلال مختلف المديریات والوحدات الإدارية في الوزارة والمحاکم، وبدعم ومتابعة حثيثة من الإدارة العليا في وزارة العدل، وبشراكة حقيقية وفاعلة مع المعنّيين في قطاع العدالة؛ وصولًا إلى تحقيق الغايات والأهداف التي أنشئت الوزارة من أجلها، وتسعى إلى تحقيقها من خلال دورها في إطار الأهداف الوطنية للمملكة الأردنية الهاشمية.

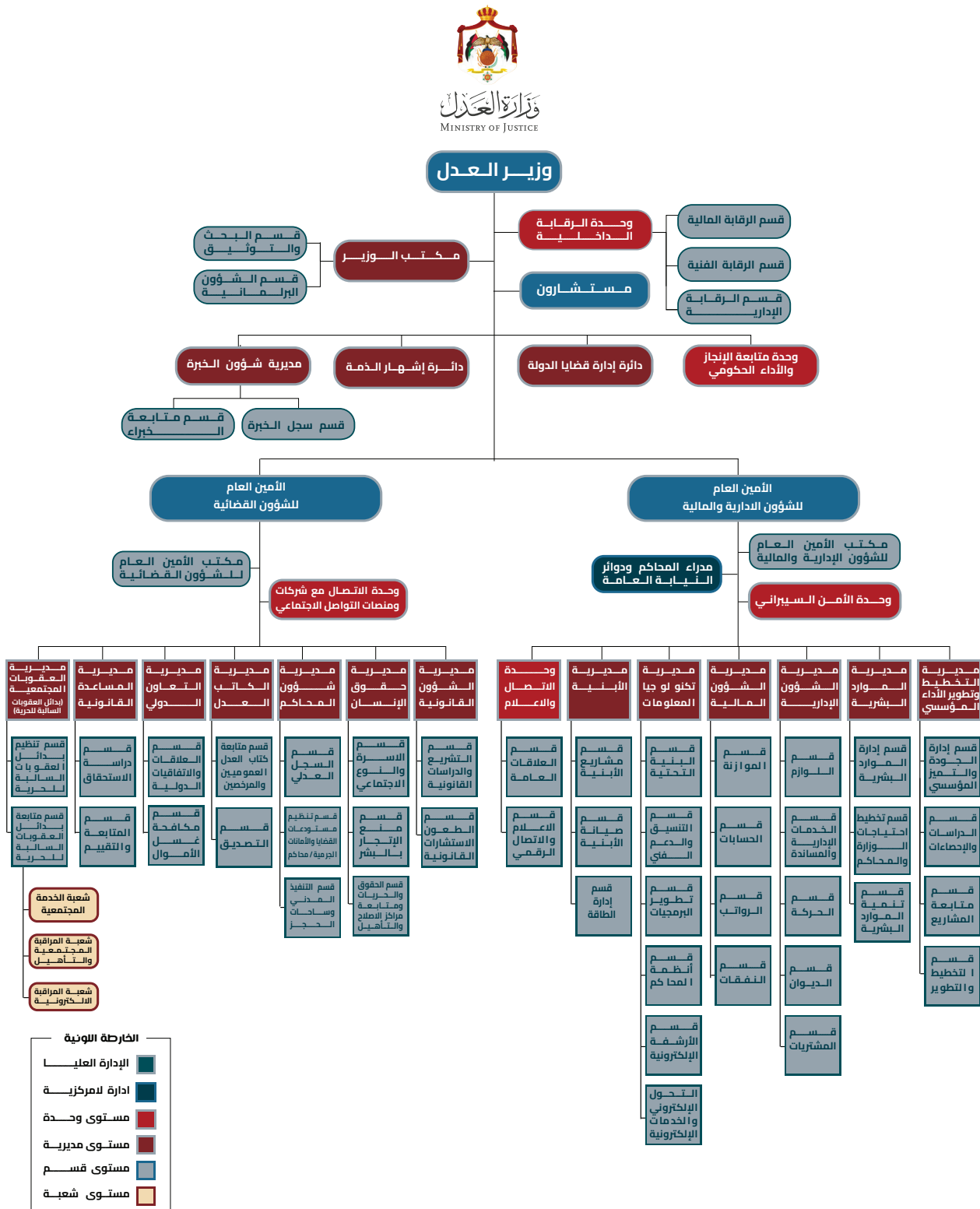
يشتمل الكتاب على أربعة فصول، تضم عددًا من المحاور التي بُنيت على المحاور والأهداف الإستراتيجية للوزارة، ضمن إستراتيجية قطاع العدالة (2022 – 2026)، وكذلك الخدمات التي تقدمها، ولا سيّما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، ومنع الاتجار بالبشر، والمساعدة القانونية، والعقوبات المجتمعية البديلة، وغيرها. ويحتوي الفصل الأول على تعريف بالوزارة، من حيث نشأتها، والخدمات التي تقدمها، وهيكلها التنظيمي.

وأفرد الفصل الثاني للإنجازات التي تحققت ضمن الأهداف الإستراتيجية للوزارة ومحاور عملها، ويتضمّن تفصيلًا عمّا قامت به الوزارة، من حيث توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي، وتعزيز ثقة المجتمع بسيادة القانون، إضافةً إلى المساهمة في تطوير منظومة التشريعات، وإنجازاتها في التحول الإلكتروني الذي قطعت فيه شوطًا كبيرًا، وقد تحقّق إنجاز ملحوظ في هذا الجانب، من خلال الخدمات الإلكترونية؛ بهدف التسهيل على المواطنين.

ويستعرض الفصل الثالث إنجازات الوزارة في تعزيز الوصول إلى العدالة، ويتناول الفصل الرابع أبرز الإنجازات التي تمت بلغة الأرقام، من خلال الجداول الإحصائية المرفقة.

إن ما تحقّق من إنجازات يعد خطوة في مسيرة الوزارة؛ لتحقيق رؤيتها ورسالتها للمساهمة في تهيئة البيئة القضائية والإدارية المناسبة، ورسم السياسات والأطر التشريعية للنهوض بعملية التقاضي، والمساندة القانونية بكفاءة؛ لضمان رعاية الحقوق، وصون الحريات وحمايتها، وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، وذلك بترسيخ بنية مؤسسية عمرية، وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة، بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

## الهيكل التنظيمي لوزارة العدل



## عن وزارة العدل

أُنشئت وزارة العدل في 1921/4/11 تحت مسمى «مشاور العدلية»، التي تُعنى بتوفير البنية التحتية للجهاز القضائي، ورفعته بالكوادر الإدارية اللازمة لإدارة شؤونه، ولتكون نبراساً يهتدى به في إقامة العدل بين الناس، وسنداً للجهاز القضائي.

منذ ذلك التاريخ، باشرت الوزارة دورها في تحقيق رسالة الدولة الأردنية الأساسية، المتمثلة بإقامة العدل، والمساواة، وحماية الحقوق والحريات، وتطوير دور الوزارة، وتوسّع ممتدّاً ليشمل العديد من المجالات، من ضمنها حماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، والمساعدة القانونية، والعدالة الجزائية، وتحديث التشريعات ومراجعتها، ووضع أسس مرجعية للتشريع، والمساهمة في تحقيق منظومة النزاهة الوطنية، وتعزيز استقلال القضاء، وسيادة القانون.

ولتحقيق أهدافها، التي انبثقت عن الأهداف الوطنية للدولة الأردنية، تسعى وزارة العدل إلى تعزيز دورها التنموي، بتحسين خدماتها، ورفع كفاءة نتائجها، ومأسسة العمل وفق الأهداف الإستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة، وتوجهات وزارة العدل. وفي هذا الإطار، دأبت الوزارة على تطوير خططها الإستراتيجية المتعاقبة بشكل تشاركي، فجاء تطوير خطة وزارة العدل الإستراتيجية للأعوام (2022 - 2026) تعزيزاً لمسيرة البناء التي اعتمدتها الوزارة بشكل خاص، وقطاع العدالة بشكل عام.

بدأت الوزارة عملها قبل حوالي مئة عام، وتدخل مؤيتها الثانية متدرجة في تطوير المهمات التي أوكلت إليها، حتى وصلت اليوم إلى أتمتة خدماتها، وأنشأت قصور عدل لمواكبة التطور المجتمعي والسكاني، وقلصت خدمة المراجعين إلى فترة زمنية قصيرة، من خلال مراكز الخدمات الشاملة التي افتتحتها.

وتؤدي الوزارة اليوم مهمات محدّدة وواضحة، كتقديم الخدمات اللوجستية والفنية للجهاز القضائي، ورسم السياسات والأطر التشريعية العصرية والمساندة القانونية، والتعاون مع الجهات المحلية والدولية، وحماية حقوق الإنسان، والحفاظ على المال العام.

## الهدف الوطني

ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، وتحقيق العدالة والمساواة، وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية، وحماية الحقوق والحريات.



## الرؤيا

التميز في تحقيق العدالة.



## الرسالة

المساهمة في توفير بيئة تشريعية، وبنية تحتية داعمة، تساهم في حوكمة العمليات والخدمات، ورفع كفاءتها وفعاليتها في القطاع، والتحول الرقمي، ورسم السياسات، وتيسير شبل الوصول إلى العدالة، وحماية المال العام وتحصيله.



## القيم الجوهرية

الاستقلالية

الشفافية

المهنية

المساواة

إسعاد المتعاملين

الشراكة الفعّالة

الابتكار والتميز

الاحترام

النزاهة

الحياد

## غاية وزارة العدل

«تعزيز دور القضاء واستقلاليته، بما يكفل أداء رسالته في إقامة العدل، وحماية الحقوق والحريات بتوفير الموارد البشرية المساندة، وجميع الدعم اللوجستي من البنية التحتية والتكنولوجية والتجهيزات الفنية والمالية والإدارية كافة، والخدمات المساندة في الوزارة، وجميع المحاكم والدوائر التابعة لها، وتطوير الخدمات المقدمة لمتلقيها، بما يتوافق ومبادئ الحوكمة والشفافية، إضافة إلى المساهمة الفاعلة في توفير البيئة التشريعية المناسبة، ورسم السياسات، واستشراف المستقبل، بما يدعم قيم المساواة وتكافؤ الفرص ويعززها، وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، وحماية المال العام، والمشاركة في تعزيز الأمن المجتمعي، وتوطيد أوجه التعاون والتنسيق مع جميع الشركاء».

## سياسة الجودة

نلتزم نحن وزارة العدل - إدارة وموظفين - بتبني الجودة بوصفها قاعدة أساسية للعمل، وتعزيز المؤسسة والمهنية والشفافية، كما نلتزم برفع مستوى الجودة، ونسعى إلى تحقيق أهدافها، من خلال:

المساهمة في تهيئة بيئة قضائية وقانونية عادلة وذات كفاءة؛ لحماية الحقوق، وتعزيز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص.

الارتقاء بمستوى أداء المعاونين القضائيين والمعاونين الإداريين للقيام بمهامهم بكفاءة.

الإدارة الفعالة للبيانات والمعلومات، والاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة.

تقديم خدمات ذات جودة عالية تنسجم مع أهداف الوزارة، وتلبي احتياجات متلقي الخدمة (الداخليين والخارجيين) ومتطلباتهم وتوقعاتهم.

زيادة درجة رضا متلقي الخدمة.

تأمين بيئة عمل ملائمة للعاملين كافة.

التطوير والتحسين المستمر للأنشطة والخدمات المقدمة.

الحفاظ على مسؤولياتنا الأخلاقية والبيئية والاجتماعية، ودعم المجتمع المحلي.

## ختم التميز

حصلت وزارة العدل على ختم التميز عن قطاع الوزارات الكبيرة ضمن جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية في دورتها التاسعة (2023-2024)، ويُعدّ هذا التكريم اعترافاً بالجهود المتميزة في تطوير الأداء الحكومي، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز الشفافية.



## ولتحقيق ذلك، قامت وزارة العدل بـ:

- ⚖️ تحديث إجراءات العمل وتطويرها، بما يتناسب مع متطلبات المواصفة القياسية آيزو (2000:9001) ومراجعتها بشكل مستمر لتواكب المستجدات.
- ⚖️ بناء القدرة المؤسسية، ورفع كفاءة العاملين في جميع المستويات.
- ⚖️ التوسع في استخدام التقنيات الحديثة؛ لرفع مستوى تقديم الخدمة، والوصول إلى بيئة عمل خالية من الأوراق.
- ⚖️ إشراك الجهات ذات العلاقة بتطوير إجراءات العمل، ورسم مخطط إجراءات العمل.
- ⚖️ وضع مؤشرات أداء مناسبة لتحسين الجودة.
- ⚖️ تبني معايير جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية وتطبيق متطلباتها.
- ⚖️ تطبيق التشريعات التي تحكم عمل الوزارة.
- ⚖️ تطوير العلاقات مع مؤيدي الوزارة، بما يساعد على تطوير جودة الخدمات.
- ⚖️ المراجعة المستمرة لسياسة الجودة وأهدافها وتحديثها بما يواكب المستجدات.

## موازنة وزارة العدل

- ⚖️ أولاً: تُعدّ الوزارة موازنتها وفق الموازنة الموجهة بالنتائج.
- ⚖️ ثانياً: تم الاستغلال الأمثل للمخصصات المرصودة ضمن موازنة الوزارة لعام (2025).
- ⚖️ ثالثاً: بلغت نسبة الإنفاق من وزارة العدل لعام (2025) (93.3%) موزعة بنسبة (94.2%) على النفقات الجارية (87.9%) للنفقات الرأسمالية.



## جدول رقم (2) نسبة الإنفاق من وزارة العدل لعام (2025) للنفقات الرأسمالية.

| البيان             | المخصص     | صافي المخصص | النفقات    | نسبة الإنفاق |
|--------------------|------------|-------------|------------|--------------|
| النفقات الجارية    | 61,207,000 | 61,207,000  | 57,668,419 | %94.2        |
| النفقات الرأسمالية | 10,475,000 | 10,475,000  | 9,202,699  | %87.9        |
| المجموع            | 71,682,000 | 71,682,000  | 66,871,118 | %93.3        |

## خدمات وزارة العدل

### يقدم مركز وزارة العدل الخدمات الآتية:

- 🔗 طلبات المساعدة القضائية.
- 🔗 طلب إجراء التبليغات القضائية.
- 🔗 طلب نقل المحكوم عليه.
- 🔗 طلب تسليم المجرمين (ملفات استرداد مجرم فآل).
- 🔗 طلبات إعادة المحاكمة.
- 🔗 طلبات النقض بأمر خطي.
- 🔗 طلبات العفو الخاص.
- 🔗 طلب اعتماد خير.

المساعدة القانونية.

خدمة تصديق الوكالات والوثائق الرسمية.

خدمة إصدار صور طبق الأصل لمعاملات كتاب العدل المرخصين غير المزاولين.

## المحاور الرئيسة للخطة الإستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (2022-2026) والأهداف الفرعية.

عملت وزارة العدل ضمن عدة محاور رئيسة متضمنة أهدافاً فرعية؛ لإنجاح دورها في تهيئة البيئتين القضائية والإدارية، وما يترتب عليها من دعم ومساندة إدارية للسلطة القضائية للنهوض بعملية التقاضي، ودورها في رسم السياسات، ودعم عملية الصياغة التشريعية؛ لتساهم جهود الوزارة في تعزيز سيادة القانون، وحماية الحريات والحقوق، من خلال دورها الأساسي في تيسير سبل الوصول إلى العدالة، وجميع ما ينضوي تحت هذه العملية من أعمال وجهود، ويأتي ذلك في إطار التعاون وبناء الشراكات الفعّالة، بالاعتماد على بنية مؤسسية متميزة عمادها الكوادر المؤهلة والمتخصصة، بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

### المحاور الرئيسة للخطة الإستراتيجية لوزارة العدل للأعوام ( 2022 - 2026 )

تطوير عمليات التقاضي.

تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية.

تعزيز الوصول إلى العدالة.

تطوير البنية التحتية.

تطوير التشريعات.

لقد جاء مبدأ سيادة القانون؛ ليحقق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء، وخاصة ممّن هم في مواقع المسؤولية، من خلال ممارسات حقيقية على أرض الواقع، ولا يمكن لأي إدارة أن تتابع مسيرتها الإصلاحية، وترفع من مستوى أدائها وكفاءتها دون تبني سيادة القانون، كنهج ثابت وركن أساسي للإدارة.

ولضمان سيادة القانون، لا بد من وجود آليات رقابة فعّالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية والقضاء، ومنها:

## دائرة إشهار الذمة المالية

تُعَدُّ دائرة إشهار الذمة المالية من الدوائر المعنية بمكافحة الفساد والشفافية والنزاهة، ويمثل قانونها وسيلة من وسائل الحماية لمؤسسات الدولة والمال العام، وفي ذات الوقت حماية كل من يشغل منصبًا أو وظيفة عامة، ويخضع لأحكام القانون؛ لأنه يقدم آلية لتحديد النزاع أو التعارض الحالي أو المحتمل بين المسؤوليات العامة لشاغل المنصب أو الوظيفة، وبين مصالحه أو نشاطاته الخاصة، الأمر الذي يمكن من اتخاذ سبل الحماية المناسبة في مواجهة هذا النزاع، وحماية مصالح الطرفين.

وقد أُنشئت الدائرة، وبدأت ممارسة عملها، بموجب أحكام قانون إشهار الذمة المالية رقم (54) لسنة (2006)، الذي حلَّ محله قانون الكسب غير المشروع رقم (21) لسنة (2014)، وذلك في إطار التطوير والتحديث الذي اقتضى أن تصدر الدولة تشريعات جديدة لتطوير عمل الدائرة، إذ وسَّع القانون الجديد دائرة المكلفين، وشدَّد العقوبات على المكلفين المتخلفين عن إشهار ذممهم المالية بعد تبليغهم، كما صدر بمقتضى هذا القانون نظام عمل دائرة إشهار الذمة المالية رقم (111) لسنة (2014).

### وعملت دائرة إشهار الذمة المالية على ذلك من خلال:

- ✎ مخاطبة الجهات ذات العلاقة لتزويد الدائرة بأسماء الأشخاص المكلفين وفقًا لأحكام قانون الكسب غير المشروع التابعين لها، وأي معلومات أخرى تتعلق بهم، فقد بلغ عدد هذه الجهات قرابة (140) جهة.
- ✎ إعداد وتحديث قاعدة بيانات نظام إشهار الذمة المالية التي تتضمن أسماء المكلفين، ووظائفهم، وعناوينهم، والمواعيد الواجب تقديم الإقرارات خلالها وتاريخ تقديمها.
- ✎ إعداد المخاطبات لجميع الجهات المشار إليها، وتزويدهم بنماذج الإقرار، حسب عدد المكلفين المشمولين بأحكام القانون.
- ✎ تسلم الإقرارات وأي بيانات وإيضاحات متعلقة بها من المكلفين بتقديمها وفق المواعيد المحددة في القانون بعد وضعها في ظرف مغلق ومكتوم.
- ✎ الاحتفاظ بالإقرارات في الدائرة بالحالة التي قدمت بها، وتثبيت ذلك في سجلات الدائرة، وتسليم مقدم الإقرار إشعارًا بتسلمه.
- ✎ إخضاع جميع موظفي وزارة العمل ودائرة الأراضي والمساحة لإشهار الذمة المالية.
- ✎ عدد المكلفين بالإشهار لعام (2025) (4931) مكلَّفًا حسب واقع حال نظام الدائرة.
- ✎ عدد المتقدمين بالإشهار لعام (2025) (5121) متقدِّمًا حسب واقع حال نظام الدائرة مع مراعاة المدد القانونية، وتاريخ المخاطبات مع الجهات ذات العلاقة.

## إدارة قضايا الدولة

يُعَدُّ الوكيل العام القمّثل القانوني للحكومة ودوائرها في المحاكم، إذ يمثلها كقُدَّعٍ ومدعى عليه، وإنَّ تمثيله لا يقتصر على ذلك فحسب، إنما يمتدّ ليشمل جميع مؤسسات الدولة، إذ إنه يملك حق إقامة الدعاوى التي للحكومة ودوائرها وفق أحكام القانون، وله حق الدفاع عن الحكومة ودوائرها في الدعاوى المرفوعة عليها دون حاجة إلى إذن وفقاً للتشريعات النافذة.

يتولى الوكيل العام إقامة الدعاوى التي تكون لدوائر الدولة، ويساعده وكلاء موجودون بمختلف المحافظات، لغايات المرافعة والدفاع في القضايا المتعلقة بجميع الوزارات والدوائر الرسمية، وذلك بموجب نص المادة رقم (4) من قانون إدارة قضايا الدولة رقم (28) لسنة (2017) وتعديلاته، التي تنص على ما يأتي: «يتولى الوكيل العام بالإضافة لوظيفته إقامة الدعاوى التي لدوائر الدولة على أي كان وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، ويمارس المهام والصلاحيات التالية: تمثيل دوائر الدولة فيما يرفع منها أو عليها من الدعاوى لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ولدى هيئات التحكيم والجهات الأخرى التي يخولها القانون أو الاتفاقيات التي تعقدها المملكة الأردنية الهاشمية اختصاصاً قضائياً سواء داخل المملكة أو خارجها، ولدى دوائر التنفيذ عند تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح دوائر الدولة».

## مجلس إدارة قضايا الدولة

ويتألف من الآتية أسماؤهم:

رئيس المجلس: وزير العدل.

نائب الرئيس: وكيل عام إدارة قضايا الدولة.

أمين عام وزارة العدل.

أمين عام وزارة المالية.

أمين عام وزارة الأشغال العامة والإسكان.

وكيل إدارة قضايا الدولة.

أمين سر مجلس إدارة قضايا الدولة.

## ويختص مجلس إدارة قضايا الدولة بالصلاحيات والمهام الآتية:

رسم السياسة العامة للدائرة. 

إعداد تقرير سنوي عن أعمال الدائرة، وسير الدعاوى التي تتولاها الدائرة داخل المملكة أو خارجها، ورفعها إلى مجلس الوزراء بوساطة الوزير. 

الموافقة على المصالحات في الدعاوى قيد النظر التي لم يصدر بها قرار قطعي بعد من المحاكم المختصة بناءً على تنسيب اللجنة. 

تعيين الوكلاء وإنهاء عملهم بناءً على تنسيب الوكيل العام، والموافقة على انتدابهم وإعارتهم. 

اتخاذ الإجراءات والأعمال كافة، التي من شأنها حفظ مصالح الدائرة والجهات التي تمثلها. 

إلغاء أي قرار يصدر عن اللجنة أو تعديله، ما لم يكن قد نُقِّدَ فعلاً. 

## لجنة دعاوى الدولة:

وكيل عام إدارة قضايا الدولة (رئيس اللجنة).

وكيل إدارة قضايا الدولة (نائب رئيس اللجنة).

وكيل إدارة قضايا الدولة (عضو).

⚖️ مندوب من وزارة المالية (عضو).

⚖️ مندوب من وزارة المالية (عضو).

⚖️ مندوب من وزارة الأشغال العامة والإسكان (عضو).

⚖️ ديوان التشريع والرأي (عضو).

## وتختص اللجنة بالصلاحيات والمهام الآتية:

1. البتّ في المواضيع المزمع رفع دعاوى بها، التي تبين بعد دراسة الوكيل العام لها أنها في غير صالح دوائر الدولة، أو إذا وقع خلاف في الرأي بين دائرة الدولة المعنية والوكيل العام.
2. البتّ في إسقاط أيّ دعوى في أيّ مرحلة كانت عليها، بما في ذلك مرحلتنا الاستئناف والتمييز، إذا كان الاستمرار في نظرها يضرّ بمصلحة دائرة الدولة المعنية، وذلك بناءً على تنسيب الوكيل العام.
3. التنسيب إلى المجلس للموافقة على المصالحات في الدعاوى قيد النظر التي لم يصدر بها قرار قطعي بعد من المحاكم المختصة.

## شؤون الخبرة

تعد الخبرة القضائية من الوسائل المساعدة الأساسية في تحقيق العدالة ضمن النظام القضائي، إذ يلجأ القضاة إلى أهل الخبرة والفنيين المختصين في مجالات متعددة؛ لتمكينهم من فهم الجوانب الفنية أو التقنية في القضايا المعروضة، وتكمن أهمية الخبرة في أنها تساهم في تقديم الرأي المهني الموضوعي، الذي يعزز قناعة المحكمة، ويساعدها على إصدار أحكام مبنية على فهم شامل للوقائع، خاصة في القضايا التي تتطلب معرفة فنية دقيقة تتجاوز المعرفة القانونية البحتة.

وتجسيدا لرؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم - حفظه الله - التي عبر عنها في الورقة النقاشية السادسة، وجاءت تحت عنوان: «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»، إذ أمر فيها بتشكيل لجنة ملكية لتطوير الجهاز القضائي، وتعديل المنظومة التشريعية، والنهوض بعملية التقاضي، وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة والشفافية، بما يعمل على تعزيز سيادة القانون، الأمر الذي يعزز من ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

وجاءت توصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء للعمل على تحديث إجراءات الخبرة وتيسيرها وضبطها أمام المحاكم، وتطوير مهنة الخبراء القضائيين وتنظيمها أمام المحاكم، وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة فيهم، والارتقاء بأدائهم، وضمان نجاعة أعمالهم، إذ عُدلت النصوص القانونية المتعلقة بالخبرة في قانون أصول المحاكمات المدنية عام (2017)، التي تضمنت الشروط والمعايير التي ينبغي توافرها في الخبراء.

صدر نظام معدل رقم (92) لعام (2019) معدل لنظام الخبرة رقم (35) لسنة (2018)، يتمثل التعديل بنص المادة (1/4) من النظام، المتمثلة بإعطاء الصلاحية بموجب التعديل لوزير العدل باختيار أعضاء مجلس تنظيم شؤون الخبرة غير الدائمين.

تم تعديل نظام الخبرة بموجب النظام المعدل رقم (22) لسنة (2020)، المتضمن استيفاء بدلات لتقديم الطلب وعند الاعتماد.

### جدول رقم (3) عدد طلبات اعتماد الخبراء وسجل الخبرة للخبراء المعتمدين

| المجموع | حقول مجموعة البيانات             | اسم مجموعة البيانات          |
|---------|----------------------------------|------------------------------|
| 27      | عدد أنواع الخبرة                 | طلبات اعتماد خبير            |
| 348     | عدد الطلبات المقدمة لاعتماد خبير |                              |
| 109     | عدد الطلبات المعتمدة             | سجل الخبرة للخبراء المعتمدين |
| 56      | عدد شهادات الخبير المعتمدة       |                              |

### جدول رقم (4) شروط اعتماد الخبير لعام 2025

| المجموع | اسم مجموعة البيانات          |
|---------|------------------------------|
| 908     | عدد الطلبات المرفوضة         |
| 31      | طلبات إعادة الدراسة المقدمة  |
| 19      | طلبات إعادة الدراسة المقبولة |
| 12      | طلبات إعادة الدراسة المرفوضة |



## نظام الخبرة أمام المحاكم النظامية

### شروط اعتماد الخبير

يشترط في أي شخص مرشح لاعتماده خبيراً وفق أحكام هذا النظام أن تتحقق فيه الشروط التالية:

- أ** أن يكون مؤهلاً لممارسة نوع الخبرة المرشح لها علمياً أو فنياً أو مهنيّاً أو بالممارسة الفعلية للفن أو الصنعة وفق المعايير التي اعتمدها المجلس.
- ب** أن يكون غير محكوم بجنحة مخلة بالشرف أو بأي جنائية.
- ج** أن لا يكون قد سبق أن صدر بحقه عقوبة تأديبية بسبب أفعال مخلة بالشرف أو النزاهة أو الأمانة من قبل مرجع مختص.
- د** أن لا يكون قد سبق أن صدر قرار بشطب اسمه من السجل نهائياً.

مع مراعاة الأحكام النازمة للخبرة المنصوص عليها في نظام الخبرة رقم (35) لسنة 2018، يعتمد مجلس الخبراء

المعايير الآتية، بناءً على توصية اللجنة الفنية، على النحو الآتي:

### جدول رقم (5) المعايير التي تم اعتمادها من مجلس تنظيم شؤون الخبرة لتأهيل الخبراء:

|                |                                                                                                                                                                                                       |
|----------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المعيار الأول  | (أن يكون أردني الجنسية ومتمتعاً بحقوقه المدنية باستثناء الحالات التي لا يتوافر فيها الخبير الأردني للقيام بالخبرة فيجوز اعتماد الخبير الأجنبي المتمتع بكافة حقوقه المدنية).                           |
| المعيار الثاني | (مع مراعاة أي تشريع آخر أن يكون قد مارس العمل في مجال تخصصه موضوع الخبرة مدة لا تقل عن سبع سنوات).                                                                                                    |
| المعيار الثالث | (بالنسبة للخبراء من أصحاب المهن أن يكون مستوفياً للشروط والمتطلبات اللازمة لتقديم الخبرة وفقاً للتشريعات التي تحكم مهنته وحاصلاً على تصريح لمزاولة المهنة التي ينتمي إليها من الجهة المختصة بإصداره). |
| المعيار الرابع | (إذا كان الخبير موظفاً - عامّاً أو من المرتبات العسكرية أو الأمنية أو البلديات أو الهيئات المستقلة - فيشترط حصوله على موافقة مسبقة من الجهة التي يعمل لديها لاعتماده كخبير).                          |
| المعيار الخامس | (حصول الخبير من أصحاب الجرف على شهادة معتمدة من مؤسسة التدريب المهني أو المعاهد المهنية المتخصصة).                                                                                                    |
| المعيار السادس | (مراعاة أي متطلبات تشريعية أخرى للقيام بالخبرة).                                                                                                                                                      |



وَزَارَةُ الْعَدْلِ  
MINISTRY OF JUSTICE

## الفصل الثاني

---

**الإنجازات التي تحققت ضمن الأهداف  
الإستراتيجية للوزارة ومحاور عملها**

الكتاب السنوي

2025

## استخدام وتطوير التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في قطاع العدالة

**للتوسع في استخدام التقنيات الحديثة، أجرت وزارة العدل العديد من التحسينات التي تحقق هذا الهدف، على النحو الآتي:**

⚖️ **محور البنية التحتية التكنولوجية:**

⚖️ تم طرح عطاء لشراء أجهزة جديدة، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لاقتناء نحو: (500) جهاز حاسوب، و(450) طابعة، إذ تم السير بإجراءات شراء هذه الأجهزة؛ لغايات استبدال الأجهزة القديمة والطابعات، بما يضمن سرعة الإجراءات وحسن سير عملها، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات من تعيينات جديدة للسادة القضاة والموظفين، إلى جانب ذلك تم توزيع (550) ماسدًا ضوئيًا على المحاكم.

⚖️ تم شراء أنظمة دور جديدة عدد (3) وصيانة الأنظمة العاملة في جميع المواقع وعددها (23).

⚖️ تم تجهيز مكتب الكاتب العدل وتشغيله لدى مبنى الجمارك في لواء الضليل.

⚖️ تم زيادة عدد الفروع المرتبطة بشبكة وزارة العدل، باستخدام شبكة الألياف الضوئية الحكومية، فتم ربط (NBN) بعدد (53) فرعًا لهذا العام، مما كان له أثر إيجابي باستقرار عمل الأنظمة وديمومتها في تلك الفروع، وزيادة سرعات الربط، وزيادة مستوى أمن المعلومات باستخدام شبكة بيانات حكومية مغلقة، فضلًا عن تقليل تكاليف خطوط الربط الشهرية.

⚖️ تم توفير البيئة الفنية للسادة القضاة لتطبيق التوقيع الرقمي، وذلك بتغطية جميع مباني المحاكم بشبكة ربط لاسلكي (WIFI).

⚖️ تم توفير البنية التحتية اللازمة وإعدادها لترقية وحماية الأنظمة والخدمات في المحاكم، وذلك بشراء وترقية (السيرفرات)، وأجهزة الربط الشبكي، وأجهزة التخزين الرئيسية، والجدران النارية.

⚖️ تم الانتهاء من ترقية أجهزة الربط الشبكي وتطويرها بأجهزة حديثة قابلة للإدارة في جميع الفروع، إضافة إلى إنشاء شبكات فرعية داخل كل مبنى حسب الحاجة.

⚖️ تم ترقية الأنظمة الخاصة بالجدران النارية لجميع المحاكم والدوائر التابعة لشبكة بيانات وزارة العدل.

⚖️ تم تفعيل آلية للنسخ الاحتياطي التلقائي اليومي لجميع الملفات المهمة المخزنة على أجهزة موظفي الوزارة.

⚖️ تم تنفيذ ومتابعة جميع الإجراءات المتعلقة بأمن البيانات، التي تتضمن جميع أنظمة التشغيل على الأجهزة، وحجب الأنظمة غير المعتمدة، ومتابعة مضاد الفيروسات وتحديثاته على جميع الأجهزة، وفحص الثغرات الأمنية على الأجهزة بشكل دوري، وإجراء اللازم بالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني. كما

تُنفَّذُ حملة توعوية تهدف إلى نشر المعرفة الرقمية، عن طريق عرض فيديوهات وصور (تلميحات) في مجال الأمن السيبراني عبر البريد الإلكتروني، وزاوية الموقع الداخلي للبنية التحتية؛ لتعزيز الوعي والمعرفة الرقمية.

## مشروع المحاكمات عن بعد

يهدف مشروع المحكمة عن بعد إلى تسريع الإجراءات القضائية، وذلك بتسريع إجراءات توديع النزلاء للمحاكم لسماع أقوالهم، بالإضافة إلى توفير كلف نقلهم، وتقليل الخطورة في نقل النزلاء المصنفين ضمن (خطير، وخطير جداً) بين المحاكم، إذ نفذته الوزارة بالشراكة مع المجلس القضائي، ومديرية الأمن العام بعد التعديلات التشريعية التي أدخلت على قانون أصول المحاكمات الجزائية عام (2018)، التي أجازت استخدام التقنيات الحديثة في إجراءات التحقيق والمحاكمة دون المساس بحق المناقشة.

### وقد تم إنجاز ما يأتي:

قامت الوزارة بتعزيز فاعلية مشروع المحاكمات عن بُعد المعتمد على تقنية الاتصال المرئي، وذلك بتجهيز عدد إضافي من القاعات في كل من المحاكم ومراكز الإصلاح والتأهيل، وقد بلغ عددها نحو (34) قاعة.

### ويشار إلى أنّ عدد جلسات المحاكمة عن بُعد مع مراكز الإصلاح والتأهيل بلغ عام 2025 نحو (123510) جلسة.

جارٍ العمل ضمن الخطة التنفيذية للسنوات القادمة على التوسع في مشروع المحاكمات عن بُعد؛ لتشمل المحاكم الصلحية، بالإضافة إلى زيادة عدد القاعات في مراكز الإصلاح والتأهيل، إذ إنّ جميع محاكم البداية ومحكمة الجنايات الكبرى مرتبطة حالياً بجميع مراكز الإصلاح والتأهيل.



## التحول الإلكتروني

قامت وزارة العدل بإطلاق بوابة الخدمات الإلكترونية الجديدة، التي تهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمحاكم، وتخفيف العبء على موظفي المحاكم والمواطنين، إذ تم تحسين العديد من الخدمات وتطويرها، وهي: خدمات الاستعلام، وخدمات الدعاوى الحقوقية، وخدمات المحكمة الإدارية، وخدمات التنفيذ المدني، وخدمات المحاكم، وخدمات الخبراء، وخدمة المساعدة القانونية، وخدمات الدفع الإلكتروني، وخدمات الكاتب العدل بمجموع (46) خدمة، منها: (25) خدمة جديدة، و(21) خدمة تم تحسينها.

يتسم الإصدار الجديد من البوابة الإلكترونية بمجموعة من الميزات، التي من شأنها تسهيل استخدام الخدمات الإلكترونية للوزارة، ومن أبرزها:

1. الدخول الموحد للفئات المستخدمة عبر الرقم الوطني.
2. التنقل بين الحسابات من خلال الشاشة نفسها.
3. حفظ الطلبات غير المستكملة كمسودة للرجوع إليها واستكمالها.
4. وجود لوحة تحكم تبين الإحصائيات كافة.
5. خدمة الإشعارات الفورية.
6. الموقع مهيأ للأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يستطيعون الوصول إليه واستخدامه.

### وفي ذات السياق، قامت وزارة العدل بما يأتي:

- إعداد أدلة إرشادية وفيديوهات تعليمية لجميع الخدمات، وقد نُشرت على البوابة الإلكترونية الجديدة.
- إنشاء محطة للخدمات الإلكترونية في قصر العدل / عمان، وذلك لغايات إرشاد السادة المحامين والمواطنين لتأدية التسجيل على البوابة، والاستفادة من الخدمات.
- كما جرى استحداث (19) خدمة إلكترونية إضافية خلال عام 2025، منها (12) خدمة موجهة للسادة القضاة، ومن ضمنها خدمة التوقيع الرقمي، بالإضافة إلى خدمات إلكترونية تتعلق بالخبرة ليبلغ إجمالي عدد الخدمات الإلكترونية المتاحة على البوابة مع نهاية العام 2025 نحو (65) خدمة.
- إعداد فيديوهات ترويجية وأخبار إعلامية بخصوص الإطلاق التجريبي لبوابة الخدمات الإلكترونية الجديدة.
- عقد ورش تدريبية للسادة المحامين والموظفين وموظفي مركز الاتصال الوطني.
- الانتهاء من تفعيل خدمة عرض سند القوشان الإلكتروني في دوائر كتاب العدل ضمن نظام الكاتب العدل.

## مشروع الربط الإلكتروني مع الجهات الشريكة

الغاية من الربط الإلكتروني تبادل البيانات بين الجهات المختلفة، بما يضمن تسهيل وصول البيانات اللازمة في الإجراءات القضائية، وتسريع تنفيذ القرارات القضائية، وكذلك تبسيط الإجراءات وتسريعها في الخدمات المتعلقة بمتلقي الخدمة قدر المستطاع، مع الاحتفاظ بجودة الخدمات وموثوقيتها.

تم الانتهاء من تطبيق عملية الربط الإلكتروني ما بين وزارة العدل ودائرة الأراضي بخصوص الاستعلام، والحجز، وفك الحجز للأموال غير المنقولة، والاستعلام عن السعر الإداري، والوقوعات من خلال نظام إدارة القضايا «ميزان»، لغايات تنفيذ القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم النظامية.

## مشروع تطوير نظام إدارة الدعاوى (ميزان):

نظام «ميزان» هو نظام محوسب متكامل يشمل حوسبة وأتمتة جميع المعاملات والإجراءات الخاصة بقطاع العدالة والنظام القضائي، وهو أيضاً نظام مترابط مع العديد من الجهات الرسمية الأخرى؛ لتسهيل الإجراءات القضائية وتسريعها، وبدأ تطويره منذ عام (2007)، ويجري العمل على تطويره بشكل مستمر.

والهدف منه حوسبة وأتمتة وتحويل الإجراءات (القضائية والمالية)، والخدمات المقدمة في الوزارة، والمحاكم، ودوائر الادعاء العام، ودوائر التنفيذ، والكاتب العدل إلى خدمات محوسبة، وحفظ جميع البيانات ضمن قواعد البيانات.

### وقد تم إنجاز ما يأتي:

🔗 تطبيق الربط الإلكتروني ما بين نظام إدارة القضايا «ميزان» ونظام تراسل الحكومي في المحاكم النظامية، لغايات إرسال الكتب والمخاطبات الرسمية بشكل مباشر بعد توقيعها إلكترونياً.

🔗 إضافة التحسينات الجديدة على نظام إدارة الدعاوى (ميزان) لغايات تطوير إجراءات التقاضي، بما يتناسب مع تعديلات التشريعات وتطوير إجراءات العمل.

## التوقيع الرقمي

تم البدء بتطبيق التوقيع الرقمي في جميع محاكم المملكة على الكتب والمذكرات الرسمية في منتصف شهر أيلول عام 2025، التي شكلت تحولاً نوعياً بالانتقال من التوقيع الورقي التقليدي إلى منظومة رقمية محمية توفر الضمانات للتحقق من الوثائق والمذكرات الصادرة، من خلال تطوير رمز الاستجابة السري (QR) على المذكرات التي يمكن التحقق منها عبر تطبيق (سند)، بالإضافة إلى توفر خدمة «التحقق من الوثيقة الرقمية» على بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل، إذ تتيح للمستخدمين التحقق من صحة جميع الوثائق الموقعة، وسيتم الانتقال إلى المرحلة الثانية لتشمل القرارات والمحاضر واللوائح.

## المزاد الإلكتروني

تعمل وزارة العدل بشكل مستمر على تطوير نظام المزاد الإلكتروني؛ لضمان أتمتة جميع الإجراءات المتعلقة بها، وتسهيلها على المزاولين، وفي ضوء ذلك تم:

1. ضبط حوكمة المزادات ومنع الازدواجية: وذلك بتفعيل خاصية «التحقق المسبق» عبر نظام (ميزان) لمنع إدراج أي عقار أو مركبة في أكثر من مزاد في آن واحد؛ ضماناً لسلامة الإجراءات القانونية، ومنع تضارب عمليات البيع.
2. تجويد مدخلات النظام: من خلال إضافة صلاحيات فنية تتيح - بناءً على قرار دائرة التنفيذ المختصة - تصحيح أو شطب قيم المزادة في حال حدوث أخطاء مادية عند الإدخال، مما يضمن دقة القيود المالية.
3. تطوير آليات عرض تقارير الخبرة: من خلال تحسين واجهة عرض تقارير الخبرة الفنية للأموال المعروضة؛ لتمكين المزاولين من الاطلاع على جميع التفاصيل والمواصفات بوضوح ودقة.
4. تعزيز الانتشار التسويقي: وذلك بإضافة خاصية مشاركة إعلانات المزادات عبر منصات التواصل الاجتماعي، مما يساهم في جذب أكبر عدد من المزاولين، وتحقيق القيمة السوقية العادلة.

## خدمات الدفع الإلكتروني

تتوافر خدمات الدفع الإلكتروني للمتعاملين، فتصل رسالة فورية لمتلقي الخدمة عند عملية الدفع الإلكتروني، تتضمن رابطًا يحتوي صورة الوصل الإلكتروني، ويمكن للمواطن طباعته، والاحتفاظ بنسخة منه على هاتفه، ولا يلزم مراجعة المحكمة للحصول على وصل ورقي.

### خدمة واجهة الدفع الإلكتروني الموحدة (UGPI) لدى جميع محاكم المملكة، وربطها إلكترونيًا مع البنك المركزي

إن وزارة العدل هي أول جهة حكومية في المملكة تفعل الخدمة على برامجها، في ضوء توقيع الاتفاقية المشتركة ما بين وزارة العدل والبنك المركزي، وقد نالت الخدمة استحسان جميع المتعاملين معها من السادة القضاة، والموظفين، والمحامين، والمراجعين.

### أولاً: ما هية واجهة الدفع الإلكترونية الحكومية الموحدة (UGPI)

هي نظام يتيح للجهات الحكومية تنفيذ حوالاتها بشكل إلكتروني وفوري، مع عكس الأثر المالي المترتب على طلبات صرف المعاملات أو الإيداعات مباشرةً على الحساب، بما يضمن إيداع المبالغ في حسابات العملاء والمواطنين خلال فترة قياسية لا تتجاوز نصف ساعة من لحظة التحويل.

### ثانيًا: الجهات ذات العلاقة المشتركة في تنفيذ الخدمة

🏛️ وزارة العدل.

🏛️ وزارة الاقتصاد الرقمي.

🏛️ البنك المركزي الأردني.

### ثالثًا: أبرز مزايا واجهة الدفع الإلكترونية الحكومية الموحدة (UGPI)

🏛️ تنفيذ جميع الحوالات الخاصة بالمحاكم إلكترونياً من دون أي مراسلات ورقية.

🏛️ سهولة الرقابة المركزية على المحاكم من مركز الوزارة.



- ⚖️ الأمان العالي في التحويل، إذ تُنفَّذ الحوالات مباشرة بين نظام (ميزان) في وزارة العدل ونظام (UGPI) التابع للبنك المركزي دون أي تدخل بشري.
- ⚖️ السرعة الفائقة في تنفيذ الحوالات، إذ تُنفَّذ الحوالات بشكل يومي وبثلاثة أوقات عمل (9.30 / 12.30 / 2.40).
- ⚖️ عدم الحاجة إلى إرسال الحوالات ورقياً إلى البنك المركزي، ممّا يسهم في توفير تكاليف إرسالها.
- ⚖️ تتولى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، بصفتها طرفاً ثالثاً، توثيق الحوالات والتحقق من صحة إصدارها من أنظمة وزارة العدل إلى أنظمة البنك المركزي.
- ⚖️ مجانية تحويل جميع الحوالات الصادرة عن المحاكم، مما يتيح إعفاء المواطنين من العمولات التي تتقاضاها البنوك التجارية عند إجراء التحويلات من خلالها.
- ⚖️ إمكانية تنفيذ الرواتب والحوالات الخاصة بالوزارة بشكل فوري من خلال النظام، دون الحاجة إلى أي مراسلات ورقية.
- ⚖️ التحويل الفوري بين المحاكم فيما يتعلق بنقل المبالغ المحجوزة في دعوى لحساب دعوى أخرى.

#### رابعاً: إحصائيات تفعيل خدمة واجهة الدفع الإلكتروني الحكومية الموحدة في جميع محاكم المملكة

تم البدء بتفعيل الخدمة في المحاكم بتاريخ 2024/10/14، من خلال محكمة بداية عمان، وبتاريخ 2025/5/29 تم الانتهاء من تفعيل جميع محاكم المملكة وربطها على خدمة واجهة الدفع الإلكتروني الحكومية (UGPI)، إذ بلغ عدد المحاكم التي تم تفعيلها (53) محكمة.

⚖️ بلغ عدد الحسابات التي تم تفعيلها (149) حساباً (حساب أمانات التنفيذ - أمانات الإيجارات - أمانات المحاكم).

⚖️ بلغ عدد حوالات المحاكم (514236).

⚖️ بلغت قيمة حوالات التنفيذ المحولة من المحاكم (310606465) ديناراً.

⚖️ بلغت قيمة حوالات الإيجارات المحولة من المحاكم (11336137) ديناراً.

#### خامساً: توقيع جميع المحاكم على نموذج الاشتراك في خدمة واجهة الدفع الحكومية الموحدة

تم تنظيم زيارات ميدانية لجميع محاكم المملكة، والحصول على توقيعات السادة رؤساء المحاكم، والقضاة، ومديري المحاكم، ورؤساء الدواوين، ومأموري التنفيذ، والمحاسبين المعنيين على نموذج الاشتراك في خدمة واجهة الدفع الحكومية الموحدة الخاص بالبنك المركزي كشرط أساسي لتفعيل الخدمة، وعلى نموذج تعهد تفويض البنك المركزي بتنفيذ جميع طلبات التحويل المالي الصادرة عن المحاكم.

## خدمة تحويل دفعات التنفيذ والإيجار إلى حسابات أصحاب الحقوق في البنوك

يقوم المحكوم له / المالك بتعبئة نموذج التعهد الخاص بعملية التحويل، الذي يتم الحصول عليه من المحكمة، ومن ثم يقوم بمراجعة البنك الخاص بحسابه؛ للمصادقة على صحة البيانات المدرجة في نموذج التعهد، وتعبئة رقم الحساب الخاص به ((IBAN)، وتسليم نموذج التعهد لدائرة التنفيذ؛ لحفظه في ملف الدعوى / ملف الإيجار، فيقوم المحاسب بإعداد مستندات الصرف، وتحويل المبالغ المتاحة للقبض إلى حساباتهم البنكية مباشرة بشكل أسبوعي.

## إحصائيات وزارة العدل

| المؤشرات                                              | 2025             |
|-------------------------------------------------------|------------------|
| عدد المحاكمات عن بعد                                  | 124282           |
| عدد المزادات الإلكترونية                              | 7743             |
| مجموع المبالغ المحولة عن طريق iban / دينار            | 343076645.4      |
| عدد التحويلات التي تمت عن طريق iban                   | 517863           |
| عدد الدعاوى التنفيذية المسجلة إلكترونياً              | 97551            |
| عدد الطلبات الإجرائية المسجلة إلكترونياً              | 971575           |
| عدد المستخدمين من السادة المحامين للبوابة الإلكترونية | 510555           |
| عدد المستخدمين للبوابة الإلكترونية / أفراد            | لجميع المستخدمين |
| عدد الخدمات الإلكترونية / تراكمي                      | 65               |
| عدد الأوراق المؤرشفة                                  | 38,564,428       |
| عدد شهادات عدم المحكومية                              | 518547           |
| شهادات عدم محكومية / عربي                             | 485538           |
| شهادات عدم محكومية / إنجليزي                          | 33009            |

### تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية

تعد وزارة العدل من أوائل المؤسسات الحكومية المشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز، وهي أرفع جائزة للتميز على مستوى المملكة. وانطلاقاً من ذلك، فإن الوزارة تعمل وفق نهج التميز الذي تتبناه في خططها، وسياساتها، ومشاريعها، وتعمل الوزارة في هذا الإطار على الاستفادة المثلى من مواردها الملموسة، وغير الملموسة من الموارد المادية والبشرية والمعرفية؛ لتحقيق أفضل النتائج، وأعلى مستويات الأداء.

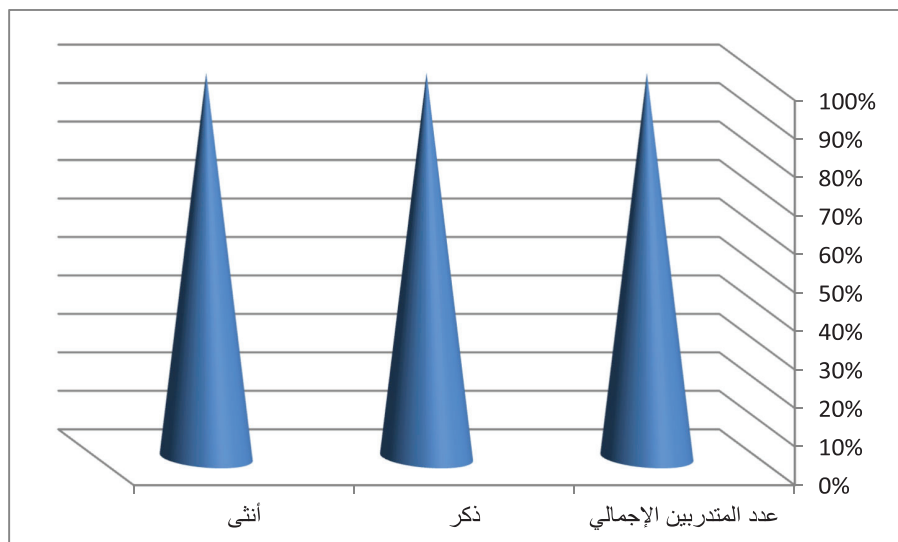
## وقد أُوّلت وزارة العدل هذا الهدف اهتمامًا واسعًا؛ لإيمانها بأهميته من خلال:

تطوير الموارد البشرية وإدارتها وتخطيطها وتنميتها بمجموعة من الإجراءات:

1. عدد الموظفين الذين تم تدريبهم خلال العام (2025) بشكل مكرر: (7710) موظفًا في الأقاليم الثلاثة (الشمال، والوسط، والجنوب).
2. عدد الموظفين الذين تم تدريبهم خلال العام (2025) دون تكرار: (3469) موظفًا في الأقاليم الثلاثة (الشمال، والوسط، والجنوب).
3. عدد الدورات التدريبية المنعقدة خلال العام (2025) بشكل مكرر: (531) دورة تدريبية.
4. عدد الدورات التدريبية المنعقدة خلال العام (2025) دون تكرار: (244) دورة تدريبية.
5. عدد الموظفين الذين أُلحقوا بدورات تدريبية خارجية: (54) موظفًا.
6. حوسبة نموذج العائد على الاستثمار من التدريب.
7. متابعة عملية تقييم الأداء السنوي للمرحلتين الأولى والثانية مع جميع المحاكم، والمديريات، والدوائر المعنية، وذلك بالتعميم الرسمي والاتصال الهاتفي معهم، وإرسال كشف بيان الحال الذي يبين التزامهم بإجراء مرحلتي المراجعة الأولى الثانية.

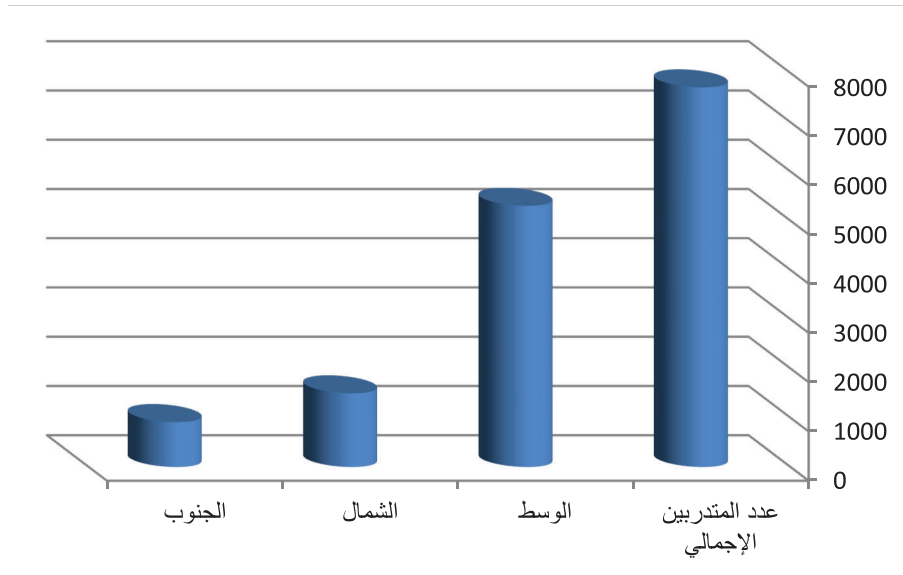
### جدول رقم (6) إحصائية التدريب مصنفة حسب الجنس (ذكر، أنثى)

| عدد المتدربين الإجمالي | ذكر  | أنثى |
|------------------------|------|------|
| 7709                   | 4027 | 3682 |



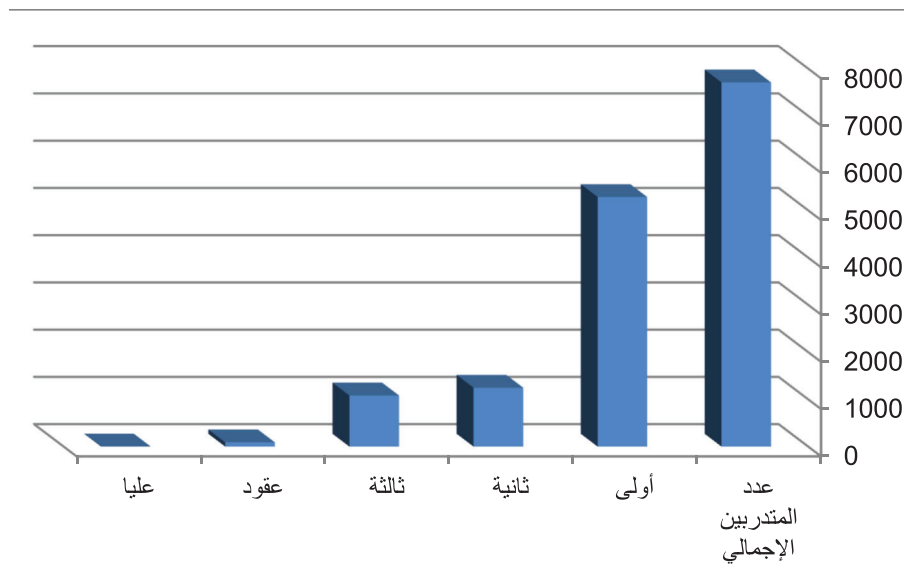
### جدول رقم (7) إحصائية التدريب مصنفة حسب الإقليم (الشمال، والوسط، والجنوب)

| الجنوب | الشمال | الوسط | عدد المتدربين الإجمالي |
|--------|--------|-------|------------------------|
| 912    | 1495   | 5302  | 7709                   |



### جدول رقم (8) إحصائية التدريب مصنفة حسب الفئة الوظيفية (أولى، وثانية، وثالثة، وعقود، وعليا)

| عليا | عقود | ثالثة | ثانية | أولى | عدد المتدربين الإجمالي |
|------|------|-------|-------|------|------------------------|
| 3    | 91   | 1083  | 1248  | 5284 | 7709                   |



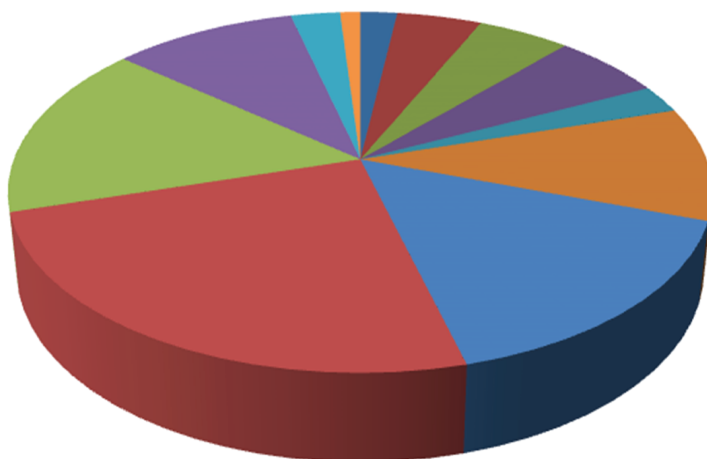
### جدول رقم (9) إحصائية التدريب موزعة خلال أشهر العام (2025)

| الشهر        | عدد المتدربين | عدد الدورات |
|--------------|---------------|-------------|
| كانون الثاني | 156           | 26          |
| شباط         | 358           | 35          |
| آذار         | 390           | 22          |
| نيسان        | 463           | 45          |
| أيار         | 193           | 29          |
| حزيران       | 784           | 43          |

|     |      |                |
|-----|------|----------------|
| 65  | 1197 | تموز           |
| 71  | 1883 | آب             |
| 69  | 1216 | أيلول          |
| 66  | 775  | تشرين الأول    |
| 43  | 209  | تشرين الثاني   |
| 17  | 85   | كانون الأول    |
| 531 | 7709 | العدد الإجمالي |

### عدد المتدربين

- كانون الثاني
- شباط
- آذار
- نيسان
- أيار
- حزيران
- تموز
- آب
- أيلول



## جدول رقم (10) تفاصيل الموظفين على رأس عملهم

| عدد الموظفين على رأس عملهم ضمن حالات الاستثناء من رئاسة الوزراء | عدد الموظفين على رأس عملهم من أبناء الشهداء وأسرهم | عدد الموظفين على رأس عملهم ضمن الحالات الإنسانية | عدد الموظفين على رأس عملهم من ذوي الإعاقة | العدد الكلي للموظفين على رأس عملهم |
|-----------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------|--------------------------------------------------|-------------------------------------------|------------------------------------|
| 14                                                              | 15                                                 | 35                                               | 91                                        | 4647                               |

## تعزيز مبادئ التميز في جميع مؤسسات قطاع العدالة، وبناء ثقافة العاملين:

إنّ العمل على ديمومة الارتقاء بالأداء المؤسسي، يكون بتوفير الدعم الفني في مجالات وضع السياسات والإستراتيجيات، والتخطيط الإستراتيجي، ومتابعة الأداء المؤسسي، وتقييمه وتقويمه، وتحسين الخدمات المقدمة، ومسح الإجراءات والعمليات، وتبسيطها، وتوثيقها، ومتابعة حوسبتها، واقتراح مشروعات ومتابعتها لتحسين الأداء المؤسسي وتطويره للوزارة والمحاكم. وفيما يأتي ما تم إنجازه في هذا المجال خلال العام (2025):

إعداد تقرير حول نسبة إنجاز الأهداف الإستراتيجية ونسبة إنجاز المشاريع الإستراتيجية.

البدء بإعداد إستراتيجية قطاع العدالة للأعوام 2031-2027.

البدء بإعداد إستراتيجية المساعدة القانونية للأعوام 2031-2027.

البدء بإعداد الإستراتيجية الوطنية للعدالة الجزائية للأعوام 2031-2027.

استكمال مشروع دعم سيادة القانون بتمويل من الاتحاد الأوروبي للأعوام 2023-2026، إذ تم متابعة تحقيق المؤشرات لعام 2025 ومتطلباتها؛ تمهيداً لعملية تقييم التحقق من الاتحاد الأوروبي لغايات توريد الدفعة الأخيرة بقيمة (7.5) مليون يورو إلى خزانة الدولة.

تنفيذ أنشطة الدعم الفني بالتعاون مع الوكالة الألمانية ومنظمة الهجرة الدولية.

تم البدء بتنفيذ مشروع تعزيز الوصول إلى عدالة الأحداث بمنحة من الوكالة الإسبانية، وفقاً للخطة المعتمدة



لغايات التجهيزات التكنولوجية، وشراء أجهزة الربط الإلكتروني (CCTV)، وأجهزة الكمبيوتر اللازمة، وأي أجهزة أخرى. بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الأنشطة، مثل: الربط الإلكتروني مع وزارة التنمية الاجتماعية، وأتمتة البرمجيات اللازمة، وتعديلات نظام ميزان، والربط ما بين محاكم الأحداث وغرف الأحداث في المحاكم ودور رعاية الأحداث، كذلك سيتم من خلالها رفع كفاءة وقدرات عدد من السادة القضاة، والمحامين، وموظفي وزارة العدل، ومراقبي السلوك، وإجراء حملات توعية لرفع الوعي بعدالة الأحداث.

🔗 متابعة مشاريع خطة الاستجابة للأزمة السورية لقطاع العدل، التي تشمل (14) مشروعًا خلال 2024 و(9) مشاريع في 2025، مع إعداد التقارير والتوصيات اللازمة.

🔗 إعداد مسودة دليل الخدمات لعام 2026.

🔗 تطوير وتحديث (6) أدلة ومصفوفات تنظيمية، من أبرزها: دليل الثقافة المؤسسية، ودليل إجراءات عمل محاكم الأحداث، ومصفوفة سجل المخاطر (الإصدار الثالث)، ومصفوفة شركاء وزارة العدل، إلى جانب تنفيذ خطة مستمرة لتعزيز الثقافة المؤسسية لدى الموظفين.

🔗 إعداد (25) تقريرًا إحصائيًا متخصصًا على المستويين الوطني والدولي، شملت مؤشرات مختلفة، مثل: إحصائية المرأة والسلام والأمن (القتل العمد - الفئات المستضعفة المرأة والطفل)، وحقوق الطفل، والمساعدة القانونية، وضحايا العنف الأسري، وقضايا مكافحة الفساد وغسل الأموال، وإحصائيات مناهضة التعذيب، والجرائم الواقعة على المرأة، وعمالة الأطفال، ومؤشرات قانون حقوق الطفل، والمساعدة القانونية.

🔗 دعم الجهات الوطنية والدولية بتوفير بيانات دقيقة ومحدثة، والاستجابة لجميع الاستبانات الواردة والبالغ عددها (52) استبانة، والتقارير المطلوبة، بما يساهم في تعزيز موثوقية الوزارة بصفتها مصدرًا رسميًا للبيانات العدلية.

ولتعزيز قيم الشفافية، نفّذت وزارة العدل، من خلال وحدة الرقابة الداخلية، (471) جولةً تدقيقيةً على محاكم المملكة ودوائرها، شملت جميع الأقاليم، ونفّذت وفق منهجية منتظمة وأخرى مفاجئة، إذ جرى رصد جميع الملحوظات ومعالجة ما أمكن منها في أثناء تنفيذ الجولات التدقيقية. إضافةً إلى ذلك، تُدقق المعاملات المالية التي تُنظم وفقًا لأحكام النظام المالي وتعليماته، بما يتوافق مع نظام الرقابة الداخلية، إلى جانب تنفيذ عمليات تدقيق مفاجئة للصناديق ومطابقة أرصدها مع الواقع الفعلي، كما تُنظم الزيارات الشهرية وفق الخطة المعدة مسبقًا.

## الدراسات

### تم تنفيذ عدد من الدراسات على النحو الآتي:

8. إعداد دراسة عن ارتباط الأدوار والعمليات في المحاكم مع الوحدات التنظيمية في مركز الوزارة؛ بهدف تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة.
9. إعداد دراسة لتطوير الهيكل التنظيمي للوزارة والمحاكم، بما يتوافق مع الأنظمة والتشريعات الصادرة عن هيئة الخدمة والإدارة العامة لعام 2025.
10. تنفيذ وإعداد (17) دراسة واستطلاعاً للرأي، منها (11) دراسة أُنجِزَتْ واستُكْمِلَتْ، و(6) دراسات لا تزال قيد التنفيذ، شملت مجالات متعدّدة، هي: رضا متلقي الخدمة، والشركاء، والثقافة المؤسسية، والسلامة والصحة المهنية، والأحداث، والخبرة، والأنظمة، والعود الجرمي، بما أسهم في توفير بيانات تحليلية دقيقة لدعم القرارات الإدارية على مستوى الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية.



وَزَارَةُ الْعَدْلِ  
MINISTRY OF JUSTICE

## الفصل الثالث

---

إنجازات الوزارة في تعزيز  
الوصول إلى العدالة

الكتاب السنوي

2025

## تعزيز الوصول إلى العدالة

يشكّل مبدأ سيادة القانون ركيزةً أساسيةً في مسيرة الدولة الأردنية، ويحظى باهتمام ودعم ورعاية من جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، الذي يؤكد باستمرار أنه يمثل أولوية وطنية، وبجسد نهجاً راسخاً يحظى بتأييد أغلبية فئات المجتمع الأردني، انطلاقاً من المبدأ الثابت بأن لا أحد فوق القانون.

ونقتبس من قول جلالة الملك المعظم في الورقة النقاشية السادسة ما يأتي: «إن مبدأ سيادة القانون هو خضوع الجميع، أفراداً ومؤسسات وسلطات لحكم القانون، وكما ذكرت، فإن واجب كل مواطن، وأهم ركيزة في عمل كل مسؤول وكل مؤسسة هو حماية وتعزيز سيادة القانون، فهو أساس الإدارة الحكيمة التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أساساً في نهجها، فلا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة، وتمكين شبابنا المبدع، وتحقيق خططنا التنموية، إن لم نضمن تطوير إدارة الدولة، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وذلك بتعزيز مبادئ العدالة، والمساواة، والشفافية، هذه المبادئ السامية التي قامت من أجلها، وجاءت بها نهضتنا العربية الكبرى».

وانطلاقاً من الأهداف الإستراتيجية لوزارة العدل الرامية إلى رفع كفاءة وفاعلية منظومة العدالة المدنية، وتعزيز الاتصال والتواصل في قطاع العدالة ومؤسساته، نفذت الوزارة، وفقاً للخطة السنوية لوحدة الاتصال والإعلام لعام (2024)، وبالتعاون مع المديريات المعنية والشركاء، عددًا من الحملات التوعوية التي استهدفت تعزيز الوعي لدى الفئات المستهدفة، وتمكينها من الوصول إلى العدالة بسهولة ويسر، وذلك على النحو الآتي:

1. المساعدة القانونية.
2. بدائل العقوبات السالبة للحرية.
3. الخدمات الإلكترونية.
4. الوساطة.
5. حق الحصول على المعلومة.
6. منصة بخدمتكم.

## منصة بخدمتكم

استناداً إلى التعليمات التنظيمية والإجرائية لمنصة بخدمتكم لسنة (2018)، الصادرة بموجب أحكام نظام تطوير الخدمات الحكومية رقم (156) لسنة (2016)، تستقبل وزارة العدل جميع الطلبات التي ترد عبر المنصة، وتتعامل معها، باستثناء تلك المنظورة أمام القضاء أو النيابة العامة أو سبق أن صدر بها حكم قضائي، وفق آلية تراعي حقوق مقدم

الطلب المنصوص عليها في المادة (أ) من التعليمات، فيتم استقبال الطلبات الواردة من خلال المنصة على الصفحة الرسمية الرئيسة لبوابة الحكومة الإلكترونية [www.jordan.gov.jo](http://www.jordan.gov.jo) أو عبر تطبيق الهاتف (بخدمتكم) التي تتضمن (توجيه سؤال، أو تقديم اقتراح، أو ثناء، أو شكوى، أو بلاغ)، واستبدال الرابط الخاص بنموذج الشكاوى الإلكترونية برابط منصة (بخدمتكم). بالإضافة إلى ذلك، فإن شعارها موجود على جميع المواقع الإلكترونية الحكومية.

وقد تم استقبال (805) طلبات خلال عام (2025)، وجرى التعامل مع جميع الطلبات الواردة ومعالجتها، ثم إغلاقها بالكامل.

وكانت الطلبات موزعة على النحو الآتي:

### جدول رقم (11) إحصائيات منصة (بخدمتكم)

| التصنيفات   | شكوى | سأل الحكومة | اقتراح | ثناء | فارغ إبلاغ |
|-------------|------|-------------|--------|------|------------|
| عدد الطلبات | 446  | 287         | 36     | 28   | 8          |

## حق الحصول على المعلومات

ضمنت القوانين والمواثيق المحلية حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها، إذ يعزز حق الحصول على المعلومات من ثقة المجتمع بسيادة القانون.

ويُعَدّ الأردن من أوائل الدول العربية التي أصدرت قانون ضمان حق الحصول على المعلومات قانون رقم (47) لسنة (2007) وتعديلاته، والتزاماً من وزارة العدل بتبني الممارسات الفضلى لإنفاذ حق الحصول على المعلومات في المؤسسات العامة، فإنه يتم استقبال طلبات الحصول على المعلومة التي ترد إلى الوزارة عبر قنوات الاتصال المختلفة، من خلال منسق المعلومات الذي يتولّى الردّ عليها حسب الأصول.

وتوفّر وزارة العدل طلب الحصول على المعلومات من خلال نموذج إلكتروني على موقع الوزارة الإلكتروني، ونموذج ورقي لمن يريد، كما تقوم بالردّ على جميع الطلبات التي ترد إليها، وتقع ضمن اختصاصها، وفي حدود المعلومات المتاحة في غضون (15) يومًا من تقديم الطلب، أمّا طلبات الإعلاميين / ذات المسار السريع فيتم الإجابة عنها خلال (3) أيام.

وتعزيزاً لتوجهات وزارة العدل نحو التوعية الفعالة، وتحقيقاً لمبادئ النزاهة والشفافية، والتواصل البناء والاتصال والإعلام الرقمي، وإبراز أفضل الممارسات في التطبيق التفاعلي الميداني في وسائل التواصل الاجتماعي، وسنّذاً

للمادة (9) للتوعية والترويج والتدريب من بروتوكول إجراءات إنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات، وتحقيقاً لمعيار توفير طلبات الحصول على المعلومات على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، وسنّداً للمصفوفة الخطة التحسينية لجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز، تم تنفيذ ما يأتي:

🔗 تدريب (146) موظفًا بدورات متخصصة حول «مأسسة إجراءات إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات/ أرشفة الوثائق» في مركز وزارة العدل والمحاكم الأردنية بالأقاليم الثلاثة (الشمال، والوسط، والجنوب) خلال الأعوام (2023-2025) في مقر دائرة المكتبة الوطنية.

🔗 إعداد وتنفيذ خطة لحملة توعوية بمناسبة اليوم العالمي لحق الحصول على المعلومة، الذي صادف يوم الأحد الموافق 2025/9/28م.

### جدول رقم (12) طلبات حق الحصول على المعلومات الواردة إلى الوزارة

| نوع طلب المعلومات |      | حالة الطلبات |       | عدد طلبات حق الحصول على المعلومات |
|-------------------|------|--------------|-------|-----------------------------------|
| إلكتروني          | ورقي | مرفوض        | مقبول |                                   |
| 78                | 10   | 0            | 88    | 88                                |

## بدائل العقوبات السالبة للحرية / العقوبات المجتمعية

أولاً: مفهوم بدائل العقوبات السالبة للحرية: هي العقوبة البديلة للعقوبة السالبة للحرية المنصوص عليها في المادة (25 مكررة) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة (1960) وتعديلاته.

### ثانياً: بدائل العقوبات السالبة للحرية

🔗 الخدمة المجتمعية: إلزام المحكوم عليه، بموافقته، القيام بعمل غير مدفوع الأجر لخدمة المجتمع لمدة تحددها المحكمة لا تقل عن (50) ساعة، بواقع خمس ساعات يوميًا.

- ⚖️ البرامج التأهيلية: إخضاع المحكوم عليه، بموافقته، لبرامج تأهيلية تحددتها المحكمة، بهدف تقويم سلوك المحكوم عليه وتحسينه.
- ⚖️ إخضاع المحكوم عليه لبرنامج علاجي من الإدمان بموافقته.
- ⚖️ المراقبة الإلكترونية: إخضاع المحكوم عليه للمراقبة الإلكترونية في تحركاته كافة.
- ⚖️ حظر ارتياد المحكوم عليه أماكن أو مناطق جغرافية محددة.
- ⚖️ إلزام المحكوم عليه بالإقامة في منزله أو المنطقة الجغرافية المحددة بشكل جزئي أو كلي للمدة التي تحددها المحكمة، على أن تكون مقترنة بالمراقبة الإلكترونية.
- ⚖️ للمحكمة أن تقرن أي بديل من بدائل العقوبات السالبة للحرية بأحد التدابير التالية أو كليهما:
  - أ منع سفر المحكوم عليه لمدة محددة.
  - ب تقديم المحكوم عليه تعهدًا محدد القيمة بعدم التعرض أو الاتصال بأشخاص أو جهات معينة.

### ثالثاً: نطاق تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية

- ⚖️ للمحكمة في الجرح كافة وفي الجنايات التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها بالأشغال المؤقتة أو الاعتقال المؤقت مدة ثلاث سنوات فيما خلا حالة التكرار، وبناءً على تقرير الحالة الاجتماعية، ومع مراعاة ظروف كل دعوى على حدة، أن تستبدل عند الحكم أو بعد صدور العقوبة المقضي بها، حتى وإن اختسب الحكم الدرجة القطعية ببديل أو أكثر من بدائل العقوبات السالبة للحرية.
- ⚖️ للمحكمة وبناءً على تقرير الحالة الاجتماعية وتقرير مركز الإصلاح والتأهيل، المتضمن حسن سلوك المحكوم عليه النزيل، أن تستبدل المدة المتبقية من مدة العقوبة السالبة للحرية ببديلاً أو أكثر شريطة أن لا تزيد تلك المدة على سنة وأن لا تقل العقوبة المحكوم بها عن ثلاث سنوات ولا تزيد على الأشغال المؤقتة ثماني سنوات.
- ⚖️ يراعى في تحديد مدة بدائل العقوبات السالبة للحرية أن لا تقل عن ثلث مدة العقوبة السالبة للحرية المستبدلة ولا تزيد عليها.
- ⚖️ تحدد المحكمة أو قاضي تنفيذ العقوبة مدة تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية على أن لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنتين في الجرح، ولا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات في الجنايات.
- ⚖️ وفقاً لأحكام القانون يقصد بالتكرار أن يكون قد قضى الحكم بإدانة المحكوم عليه بحكمين مبرمين سابقين لصدور الحكم المطلوب استبدال العقوبة المحكوم بها، على أن تراعى الأحكام الواردة في المواد (101) و(102) و(103) من هذا القانون.
- ⚖️ على الرغم مما ورد في القانون، لا تستبدل العقوبة السالبة للحرية في الجرائم الآتية:

|    |                                                                                       |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------|
| أ  | الجنايات الواقعة على أمن الدولة.                                                      |
| ب  | الجنايات الواقعة على أمن الدولة.                                                      |
| ج  | جنايات تزوير البنكنوت والجنايات المتصلة بالمسكوكات.                                   |
| د  | الجنايات الواقعة على الأشخاص ما لم تقتزن بالصفح أو إسقاط الحق الشخصي.                 |
| هـ | الجنايات المخلة بواجبات الوظيفة العامة.                                               |
| و  | جنايات الاغتصاب وهتك العرض والخطف الجنائي.                                            |
| ز  | جرائم التعذيب المنصوص عليها في المادة (208) من هذا القانون.                           |
| ح  | الجرائم المنصوص عليها في قانون منع الإرهاب.                                           |
| ط  | الجنايات المنصوص عليها في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية.                           |
| ي  | الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية أسرار ووثائق الدولة.                             |
| ك  | الجنايات المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.                    |
| ل  | الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري وقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية. |

## رابعًا: الآثار الإيجابية لبدائل العقوبات السالبة للحرية

- ⚖️ تطبيق مبدأ العدالة الإصلاحية.
- ⚖️ دمج المحكوم عليهم بالمجتمع.
- ⚖️ إعادة تأهيل المحكوم عليهم وتحسين سلوكهم وتقويمه.
- ⚖️ المحافظة على استقرار المحكوم عليه من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.
- ⚖️ الحد من العود الجرمي.
- ⚖️ المساهمة في الحد من اختطاف مراكز الإصلاح والتأهيل والنفقات المالية.
- ⚖️ المحافظة على حقوق الإنسان، والسعي إلى الارتقاء بالسبل والإجراءات الكفيلة بذلك.
- ⚖️ تعزيز العدالة التصالحية بين أفراد المجتمع.



## خامسًا: دور وزارة العدل

وفقًا لنظام وسائل وآليات تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية، تتولى مديرية العقوبات المجتمعية في وزارة العدل المهام والصلاحيات الآتية:

- ١٤ الإشراف على تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية لدى الجهات المعتمدة ومتابعتها.
- ١٥ رفع تقارير المتابعة الدورية حول مدى التزام المحكوم عليه بتنفيذ بديل العقوبة السالبة للحرية إلى قاضي تنفيذ العقوبة.
- ١٦ التنسيق مع الجهات الشريكة في اقتراح برامج تأهيل وأنواع العمل للمنفعة العامة داخل الجهة المعتمدة.
- ١٧ التنسيق والتعاون مع جميع الجهات المعنية حول تنفيذ بدائل العقوبة السالبة للحرية.
- ١٨ تزويد المحاكم بقائمة محدثة دوريًا بالجهات المعتمدة؛ لتنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية مرفقًا بها مذكرات التفاهم المبرمة معها وقائمة بالأعمال والبرامج التأهيلية المتاحة.

## سادسًا: تعزيز القدرات:

لغايات تعزيز قدرات الموظفين (ضباط ارتباط) بدائل العقوبات السالبة للحرية، عُقدت دورات تدريبية لضباط ارتباط العقوبات المجتمعية لدى المحاكم ودوائر الادعاء العام للعام (2025) في كل الأقاليم (الشمال، والوسط، والجنوب)، فتم تنفيذ برنامج تدريبي حول المهارات الشخصية (الاتصال والتواصل)، إلى جانب برنامج تدريبي تناول التعديلات القانونية وإجراءات التنفيذ الجماعي، بالإضافة إلى دورات متخصصة في تنظيم تقرير الحالة الاجتماعية، كما عُقدت ورشة تدريبية لضباط ارتباط الجهات المعتمدة لتنفيذ البدائل.

## سابعًا: أماكن تنفيذ العقوبات البديلة والمؤسسات الشريكة

لغايات تأمين أماكن لتطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية، قامت وزارة العدل بتوقيع مذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات التي يتوافر لديها البرامج والأماكن اللازمة لتنفيذ بدائل الإصلاح المجتمعي، بالإضافة إلى مراعاة النوع الاجتماعي وذوي الإعاقة.

وجرى العمل على تنفيذ بديل الخدمة المجتمعية للنفع العام من خلال الجهات المعتمدة بشكل جماعي؛ لضمان حسن سير إجراءات التنفيذ للنفع العام.

وفي ضوء ذلك، قامت وزارة العدل / مديرية العقوبات المجتمعية، بتنظيم (23) مذكرة تفاهم مع الجهات المعتمدة، البالغ عددها (21) جهة، إذ يتم تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية لديها، وهي:

1. وزارة الصحة.
2. وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
3. وزارة السياحة والآثار.
4. وزارة الزراعة.
5. وزارة التربية والتعليم.
6. وزارة الشباب.
7. وزارة التنمية الاجتماعية.
8. وزارة البيئة.
9. وزارة العمل / مؤسسة التدريب المهني.
10. أمانة عمان الكبرى.
11. مديرية الأمن العام.
12. بلدية السلط الكبرى.
13. جامعة آل البيت.
14. جامعة الحسين بن طلال.
15. جامعة العقبة للتكنولوجيا.
16. جامعة العلوم والتكنولوجيا.
17. مركز زها الثقافي.
18. الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.
19. مؤسسة التدريب المهني.
20. الجامعة الأردنية.
21. وزارة الإدارة المحلية - مجالس الخدمات المشتركة.

## وتم خلال العام 2025 اعتماد مجالس الخدمات المشتركة في العديد من المحافظات، وهي:

1. مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة العاصمة.
2. مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة إربد.
3. مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة البلقاء.
4. مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة جرش.
5. مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة الكرك.
6. مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة الكرك.

وهناك خطط مستقبلية للتوسع في عدد من المحافظات لتغطية أكبر مساحة ممكنة لتنفيذ البدائل ضمن المناطق التي يوجد فيها خدمات وبرامج تنفيذية للنفع العام.

## ثامناً: الإجراءات التنظيمية

1. النظام المحوسب: لغايات تنظيمية، وبناءً على التوجيهات المتمثلة في أتمتة الإجراءات خلال عام 2025، تم البدء بحوسبة جميع الإجراءات العملية التي يتم من خلالها الربط مع جميع الجهات المعنية بتطبيق وتنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية، التي تشمل المحاكم، ودوائر قاضي تنفيذ العقوبة، ومديرية العقوبات المجتمعية، والجهات المعتمدة للتنفيذ.
2. الدراسات المتخصصة: تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد دراسة حول «واقع تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية».
3. الأدلة الإرشادية: تم تنظيم الإجراءات اللازمة لإعداد أدلة إرشادية تتضمن توضيح إجراءات العمل الخاصة بضباط ارتباط العقوبات المجتمعية والمهام الممنوحة بهم، بالإضافة إلى العمل على تحسين بيانات نموذج تقرير الحالة الاجتماعية، والتنسيق بالبدل المناسب وفقاً لمعطيات التقرير.
4. التوسع في اعتماد جهات شريكة يتوافر لديها برامج وأعمال للنفع العام لتنفيذ البدائل.

## جدول رقم (13) إحصائيات بدائل العقوبات السالبة للحرية

| المجموع | 12  | 11  | 10  | 9   | 8   | 7   | 6   | 5   | 4   | 3   | 2   | 1   | الشهر                   |
|---------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-------------------------|
| 2901    | 290 | 293 | 329 | 257 | 283 | 223 | 113 | 247 | 281 | 173 | 178 | 234 | الوارد                  |
| 2314    | 171 | 268 | 177 | 276 | 273 | 250 | 131 | 163 | 179 | 152 | 123 | 151 | منفذ كامل البدائل       |
| 1866    | 108 | 207 | 132 | 248 | 243 | 221 | 110 | 129 | 132 | 115 | 112 | 109 | منفذ بديل خدمة مجتمعية  |
| 261     | 7   | 39  | 17  | 17  | 19  | 20  | 11  | 26  | 38  | 29  | 5   | 33  | منفذ بديل برامج التأهيل |

|     |    |    |    |   |   |   |   |   |   |   |   |   |                             |
|-----|----|----|----|---|---|---|---|---|---|---|---|---|-----------------------------|
| 149 | 46 | 17 | 22 | 6 | 9 | 9 | 8 | 7 | 6 | 8 | 3 | 8 | منفذ بديل مراقبة إلكتروني   |
| 15  | 7  | 3  | 3  | 1 | 1 |   |   |   |   |   |   |   | منفذ بديل الإقامة في المنزل |
| 23  | 3  | 2  | 3  | 4 | 1 | 0 | 2 | 1 | 3 | 0 | 3 | 1 | منفذ بديل حظارتياد أماكن    |

| المجموع | 12  | 11  | 10  | 9   | 8   | 7   | 6   | 5   | 4   | 3   | 2   | 1   | الشهر        |
|---------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|--------------|
| 2732    | 294 | 284 | 264 | 256 | 302 | 155 | 125 | 231 | 279 | 151 | 188 | 203 | كتب المباشرة |
| 4150    | 262 | 533 | 353 | 466 | 423 | 508 | 242 | 297 | 302 | 293 | 220 | 251 | تقارير دورية |

| المجموع | 12  | 11  | 10  | 9   | 8   | 7   | 6   | 5   | 4   | 3   | 2   | 1   | الجنس |
|---------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-------|
| 2633    | 267 | 277 | 306 | 241 | 268 | 199 | 102 | 216 | 258 | 148 | 154 | 197 | ذكر   |
| 268     | 23  | 16  | 23  | 16  | 15  | 24  | 11  | 31  | 23  | 25  | 24  | 37  | أنثى  |

| المجموع | 12  | 11  | 10  | 9   | 8   | 7   | 6   | 5   | 4   | 3   | 2   | 1   | الجنسية |
|---------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|---------|
| 2636    | 265 | 270 | 297 | 226 | 265 | 199 | 103 | 218 | 260 | 161 | 162 | 210 | أردني   |
| 265     | 25  | 23  | 32  | 31  | 18  | 24  | 10  | 29  | 21  | 12  | 16  | 24  | أخرى    |

| المجموع | 12  | 11  | 10  | 9   | 8   | 7   | 6  | 5   | 4   | 3  | 2  | 1   | الشريحة العمرية |
|---------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|----|-----|-----|----|----|-----|-----------------|
| 2       | 0   |     |     |     | 2   |     |    |     |     |    |    |     | أحداث           |
| 919     | 99  | 93  | 103 | 85  | 90  | 65  | 43 | 67  | 87  | 54 | 61 | 72  | 25-18           |
| 1529    | 154 | 158 | 186 | 142 | 151 | 111 | 50 | 145 | 149 | 90 | 76 | 117 | 45-26           |
| 451     | 37  | 42  | 40  | 30  | 40  | 47  | 20 | 35  | 45  | 29 | 41 | 45  | 46+             |

| المجموع | 12  | 11  | 10  | 9   | 8   | 7   | 6  | 5   | 4   | 3   | 2   | 1   | الأقاليم |
|---------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|----|-----|-----|-----|-----|-----|----------|
| 771     | 73  | 97  | 136 | 98  | 60  | 26  | 30 | 56  | 54  | 41  | 39  | 61  | شمال     |
| 1851    | 191 | 180 | 162 | 138 | 179 | 169 | 64 | 172 | 200 | 117 | 125 | 154 | وسط      |
| 279     | 26  | 16  | 31  | 21  | 44  | 28  | 19 | 19  | 27  | 15  | 14  | 19  | جنوب     |

| المحافظات | المحافظة | إربد | عجلون | جرش | المفرق | الزرقاء | عمان | البلقاء | مادبا | الكرك | الطفيلة | معان | العقبة | المجموع |
|-----------|----------|------|-------|-----|--------|---------|------|---------|-------|-------|---------|------|--------|---------|
|           | الأحكام  | 490  | 44    | 124 | 113    | 347     | 1306 | 99      | 99    | 114   | 45      | 75   | 45     | 2901    |

| السنة  | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | 2025 | المجموع | الكلّي من بدء التطبيق وحتى تاريخه |
|--------|------|------|------|------|------|------|------|------|---------|-----------------------------------|
| الوارد | 7    | 124  | 286  | 302  | 1567 | 4241 | 2336 | 2901 | 11764   |                                   |
| المنفذ | 0    | 55   | 149  | 371  | 574  | 2985 | 3731 | 2314 | 10179   |                                   |

## المساعدة القانونية

المساعدة القانونية التي تقدمها وزارة العدل تعني: التمثيل القانوني أمام دوائر النيابة العامة، والمحاكم النظامية، ومحكمة الجنايات الكبرى وفقاً لأحكام التشريعات النافذة، وتقوم فكرة المساعدة القانونية على عدم حرمان المتهم من حق الدفاع بسبب فقره وعوزهم.

وصدر نظام المساعدة القانونية رقم (119) لسنة (2018) وتعديلاته بمقتضى المادة (208) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (9) لسنة (1961) وتعديلاته.

### طرق منح المساعدة القانونية:

1. لدى المدعي العام: وهذا ما نصت عليه المادة (63) مكرر الفقرة الثانية من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي جاء فيها: «في الجنايات التي يبلغ الحد الأدنى لعقوبتها عشر سنوات فأكثر، يتعين حضور محام مع المشتكى عليه في كل جلسة استجواب، وإذا تعذر على المشتكى عليه تعيين محام، فيتخذ المدعي العام الإجراءات اللازمة لتعيين محام وفق أحكام التشريعات النافذة».

2. لدى المحكمة: وهذا ما نصت عليه الفقرة (1) من المادة (208) من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي جاء فيها: «في الجنايات التي يعاقب عليها بالإعدام أو الأشغال المؤبدة أو الاعتقال المؤبد أو الأشغال المؤقتة مدة عشر سنوات فأكثر، يتعين حضور محام للمتهم في كل جلسة محاكمة، وإذا قام المتهم بإعلام المحكمة بانتهاء علاقته بمحاميه، ويتعذر تعيين محام بديل لصعوبة أحواله المادية، فيتولى رئيس هيئة المحكمة تعيين محام له، ويدفع للمحامي الذي عين بمقتضى هذه الفقرة أتعابه وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية».
3. وزير العدل: وهذا ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة (208) من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي جاء فيها: «في الجنايات التي يعاقب عليها بالأشغال المؤقتة مدة تقل عن عشر سنوات يجوز للمدعي العام أو المحكمة المختصة في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية إحالة طلب المتهم لوزير العدل بالتنسيق مع نقابة المحامين لتقديم المساعدة القانونية له أمام المحكمة إذا وجدت مسوغات لذلك».
4. كما تقدم طلبات المساعدة القانونية إلى وزير العدل من الجهات الرسمية المختصة، أو أي من المؤسسات المعنية، أو أي مواطن أو مقيم في المملكة، وذلك وفق ما جاء في الفقرة الرابعة من المادة نفسها.
5. لدى محكمة الأحداث: وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (21) من قانون الأحداث رقم (32) لسنة (2014)، التي جاء فيها: «على المحكمة تعيين محام للحدث في القضايا الجنائية، إن لم يكن له محام أو كان غير قادر على توكيل محام، وتدفع أتعابه من خزينة الدولة وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية»

## المعايير التي تعتمد لغايات استحقاق المساعدة القانونية:

وذلك وفقاً لما ورد في نص المادة (3) من نظام المساعدة القانونية:

### أ-تعتمد المعايير التالية لغايات استحقاق المساعدة القانونية:

6. أن لا يتجاوز الدخل الإجمالي الشهري لطالب المساعدة القانونية (400) دينار.
7. أن لا يملك طالب المساعدة القانونية أي أموال غير منقولة باستثناء بيت السكن، أو أموالاً منقولة باستثناء الدخل الشهري المنصوص عليه في البند (1) من هذه الفقرة.
8. أن يكون نوع الجريمة جناية.
- ب. على الرغم مما ورد في البند (2) من الفقرة (أ) من هذه المادة للوزير، في حالات خاصة ومبررة، الموافقة على تقديم المساعدة القانونية لمن يملك أموالاً منقولة أو غير منقولة.

### طرق تقديم طلب المساعدة القانونية:

1. لدى ضابط ارتباط المساعدة القانونية في المحاكم ودوائر الادعاء العام.
2. مديرية المساعدة القانونية لدى وزارة العدل.
3. إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل فيما يخص الموقوفين.

### وتم إنجاز الآتي:

- ☞ تخصيص وإنشاء غرف خاصة لضباط ارتباط المساعدة القانونية للمحاكم ودوائر الادعاء العام.
- ☞ الربط مع مديرية الأمن العام ومراكز الإصلاح والتأهيل لإرسال طلبات المساعدة القانونية إلكترونياً.

## طلبات المساعدة القانونية لعام (2025)

| المجموع | -12 | -11 | -10 | -9  | -8  | -7  | -6  | -5  | -4  | -3  | -2  | -1  |                                                      |
|---------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|------------------------------------------------------|
| 968     | 71  | 138 | 223 | 19  | 84  | 137 | 17  | 63  | 27  | 138 | 22  | 29  | الوارد اختياري                                       |
| 803     | 57  | 100 | 197 | 17  | 75  | 124 | 7   | 49  | 24  | 106 | 20  | 27  | قبول                                                 |
| 165     | 14  | 38  | 26  | 2   | 9   | 13  | 10  | 14  | 3   | 32  | 2   | 2   | رفض                                                  |
| 0       | 0   | 0   | 0   | 0   | 0   | 0   | 0   | 0   | 0   | 0   | 0   | 0   | قيد الدراسة                                          |
| 2665    | 167 | 201 | 222 | 230 | 207 | 223 | 197 | 218 | 282 | 267 | 235 | 216 | الطلبات الإجبارية                                    |
| 3633    | 238 | 339 | 445 | 249 | 291 | 360 | 214 | 281 | 309 | 405 | 257 | 245 | مجموع الطلبات<br>المقبولة (الاختيارية<br>والإجبارية) |
| 3468    | 224 | 301 | 419 | 247 | 282 | 347 | 204 | 267 | 306 | 373 | 255 | 243 | مجموع الطلبات<br>الاختيارية والإجبارية<br>المقبولة   |

## تطوير البنية التحتية

يحظى القضاء باهتمام كبير لدى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين - حفظه الله ورعاه -، إذ يُعد في طلب أولوياته، وقد شهد قطاع العدالة في الأردن تطورًا ملحوظًا عبر مراحل متعددة خلال عهد جلالته، وصولًا إلى الوقت الحاضر.

وتتبنى الدولة عددًا من السياسات والإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بقطاع العدل، أهمها «رؤية الأردن 2025»، إذ أفردت هذه الرؤية فصلًا خاصًا بـ «سيادة القانون» يؤكد أهمية هذا المبدأ الأساسي؛ لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع، وتعزيز ثقة المواطنين بحسن سير المجتمع والدولة.

ولأن وزارة العدل الذراع التنفيذي للجهاز القضائي، من خلال دورها في تقديم الدعم اللوجستي والفني والمالي والإداري اللازم للسلطة القضائية، فقد طوّرت وزارة العدل خطتها الإستراتيجية للأعوام (2022 - 2026)، التي جاءت منسجمة مع رؤية التحديث السياسي والاقتصادي والإداري، إلى جانب توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي، وتعزيز سيادة القانون للعام (2017)، التي جاءت ترجمة لما ورد في الورقة النقاشية السادسة لجلالته بعنوان: «سيادة القانون أساس الدولة المدنية».



يُعدّ توافر البنية التحتية المناسبة الداعمة للعمل القضائي، وما يتطلبه ذلك من توفير الدعم اللوجستي للمباني والمرافق القضائية البالغ عددها (62) مبنى موزعة على محافظات المملكة، هدفًا إستراتيجيًا لوزارة العدل، ويتم العمل على تحقيقه من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع الهادفة إلى تطوير البنية التحتية لمرافق العدالة، واستحداث قصور عدل في المحافظات، وتحديث مباني المحاكم ودوائر التنفيذ، إضافة إلى رفدها بالكوادر الإدارية المؤهلة لمعاونة الجهاز القضائي، إذ تحرص الوزارة كل الحرص على توفير الكوادر الإدارية المدربة والمؤهلة وذات الكفاءة.

وضمن خطة عمل ممنهجة، نفّذت وزارة العدل خلال العام (2025) العديد من المشاريع في هذا الإطار، على النحو الآتي:

- ⚖️ الانتهاء من مشروع إنشاء مبنى قصر عدل معان، وإشغال المبنى لكل من:
- ⚖️ محكمة استئناف معان.
- ⚖️ محكمة بداية معان.
- ⚖️ دائرة النائب العام / معان.
- ⚖️ دائرة المدعي العام / معان.
- ⚖️ متابعة مشروع إعادة تأهيل مبنى قصر العدل / عمان، إذ بلغت نسبة الإنجاز فيه 34%.
- ⚖️ متابعة مشروع إنشاء مبنى محكمة استئناف عمان، إذ بلغت نسبة الإنجاز فيه 84%.
- ⚖️ طرح وإحالة عطاء إعداد الدراسات والتصاميم والمخططات الهندسية لعطاء تنفيذ مشروع قصر عدل الطفيلة / محافظة الطفيلة.
- ⚖️ استئجار مبنى بديل لمحاكم صلح الموقر، وصلح الأغوار الشماليّة، وصلح القويرة، والعمل جارٍ على تجهيز المبنى حسب احتياجات وزارة العدل ومتطلباتها.
- ⚖️ استئجار مبنى جديد لمحكمة صلح غرب إربد، والعمل جارٍ على تجهيز المبنى حسب احتياجات وزارة العدل ومتطلباتها.
- ⚖️ الموافقة على تخصيص ما مساحته (10) دونمات من أراضي محافظة الطفيلة لصالح وزارة العدل لغايات إنشاء مبنى قصر عدل الطفيلة.
- ⚖️ الموافقة على تخصيص ما مساحته (10) دونمات من أراضي سلطة إقليم العقبة الاقتصادية الخاصة لصالح وزارة العدل لغايات إنشاء مبنى قصر عدل العقبة.
- ⚖️ الموافقة على تخصيص ما مساحته (4) دونمات من أراضي شرق عمان / محافظة العاصمة لصالح وزارة العدل لغايات إنشاء مبنى محكمة بداية عمان / قسم شرق عمان.

١٥ الموافقة على تخصيص ما مساحته (5) دونمات من أراضي سلطة إقليم البتراء لصالح وزارة العدل لغايات إنشاء مبنى محكمة البتراء.

بالإضافة إلى أعمال الصيانة العلاجية والوقائية اليومية للبنى التحتية، ومرافق المباني التابعة لوزارة العدل، تقوم الوزارة بإجراء الصيانة الدورية لمرافق مباني المحاكم والوزارة، والصيانة الوقائية لكل من:

1. أنظمة المصاعد.
2. أنظمة المقاسم.
3. أنظمة المولدات الكهربائية الاحتياطية.
4. أجهزة التفتيش وكشف المعادن.
5. أنظمة التكييف المركزي.
6. أنظمة إنذار الحريق.
7. أنظمة إطفاء الحريق الذاتية.
8. أنظمة المراقبة الأمنية.
9. أنظمة الخلايا الشمسية.

## تطوير التشريعات

ساهمت مديرية الشؤون القانونية في وزارة العدل في تطوير منظومة التشريعات المتعلقة بقطاع العدالة، من خلال مشاركتها في لجان مراجعة ودراسة التشريعات المدرجة أدناه:

## مشاريع القوانين

1. القانون المعدّل لقانون الكاتب العدل.
2. تم إعداد مسودة مشروع القانون المعدل لقانون المعاملات الإلكترونية.
3. جارٍ العمل على مشروع قانون معدل لقانون التحكيم.
4. جارٍ العمل على تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية.

5. جارٍ العمل على تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية.

6. جارٍ العمل على تعديل قانون الوساطة للنزاعات المدنية.

## مشاريع الأنظمة

1. تم البدء بإعداد مسودة نظام استخدام الوسائل الإلكترونية لمعاملات الكاتب العدل لسنة 2026.

2. تم البدء بإعداد مسودة مشروع نظام رسوم معاملات الكاتب العدل لسنة 2026.

3. جارٍ العمل على تعديل نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات المدنية.

4. جارٍ العمل على تعديل نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية.

5. جارٍ العمل على تعديل نظام آليات تنفيذ بدائل العقوبات المجتمعية (السالبة للحرية).

6. جارٍ العمل على تعديل نظام المساعدة القانونية.

7. جارٍ العمل على تعديل نظام الخبرة أمام المحاكم النظامية رقم (35) لسنة 2018 وتعديلاته.

## التعليمات

1. جارٍ العمل على مسودة مشروع تعليمات اعتماد المترجمين لمعاملات الكاتب العدل لسنة 2026.
2. نشر تعليمات إجراءات تطبيق المراقبة الإلكترونية لسنة 2025.

## الدراسات

1. دراسة تقييم أثر قانون الوساطة واعتمادها من وحدة التنظيم الجيد في رئاسة الوزراء.
2. دراسة تقييم أثر نظام استخدام الوسائل الإلكترونية لمعاملات الكاتب العدل.
3. دراسة تقييم أثر نظام رسوم معاملات الكاتب العدل لسنة 2026.
4. جارٍ العمل على إعداد دراسة للعقود الذكية.

### جدول رقم (14) الطعون والاستشارات القانونية:

| المجموع السنوي 2025 | التفاصيل / 2025                               |
|---------------------|-----------------------------------------------|
| 733 طلباً           | طلبات النقض بأمر خطي الواردة                  |
| 197 طلباً           | طلبات إعادة المحاكمة الواردة                  |
| 139 طلباً           | طلبات العفو الخاص الواردة                     |
| 1390 استشارة        | عدد الاستشارات القانونية / الداخلية والخارجية |

## التعاون الدولي

تحرص وزارة العدل على بناء العلاقات وتعزيزها مع الشركاء المحليين والدوليين، من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات، وتقوم الوزارة - ضمن هذا المحور - ببناء هذه العلاقات وفق المحاور الآتية:

تعد مديرية التعاون الدولي إحدى المديريات في وزارة العدل، وقد أُسِّست على الهيكل التنظيمي لوزارة العدل عام (2008)، وهي الجهة المعنية بتلقي طلبات المساعدة القضائية الصادرة والواردة إلى الجهات القضائية المختصة، وتضم الأقسام الآتية:

### أولاً: قسم العلاقات والاتفاقيات الدولية

يقوم هذا القسم بتلقي طلبات المساعدة القانونية والقضائية المتبادلة في المسائل المدنية والجزائية، وطلبات تسليم الأشخاص، وطلبات نقل المحكومين، والتبليغات القضائية، والإنبات القضائية، وإحالة الطلبات الواردة إلى الجهات الوطنية المختصة والطلبات الصادرة إلى الدولة المعنية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون القانوني والقضائي من خلال إبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم ثنائية في مجالات تسليم الأشخاص، والمساعدة القانونية والقضائية في المسائل المدنية والجزائية، ونقل المحكومين، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتوقيعها ونفاذها.

### الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعتها وزارة العدل

#### جدول رقم (15) اتفاقيات المساعدة القانونية في المسائل الجزائية

| الدولة   | اسم الاتفاقية                                                                                                          | تاريخ التوقيع | تاريخ النفاذ |
|----------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|--------------|
| تركيا    | اتفاقية تبادل المعونة في تسليم المجرمين والمسائل الجزائية بين الأردن وتركيا                                            | 1971          | 1972/5/14    |
| البرازيل | اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجزائية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة البرازيل الاتحادية | 2008/10/23    | 2018/07/17   |

|                        |            |                                                                                                                             |           |
|------------------------|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| 2021/05/01             | 2019/11/27 | معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية وأوكرانيا                             | أوكرانيا  |
| 2013/07/01             | 2013/03/24 | اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى                   | بريطانيا  |
| 2016/07/22             | 2011/7/20  | اتفاقية المساعدة الجزائية المتبادلة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والحكومة الفرنسية                                   | فرنسا     |
| الاتفاقية<br>غير نافذة | 5/10/2025  | اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية / الجنائية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة مملكة المغرب | المغرب    |
| 2017/11/01             | 1/11/2017  | اتفاقية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية كازاخستان حول المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية               | كازاخستان |

### جدول رقم (16) اتفاقيات المساعدة القانونية في المسائل المدنية

| الدولة   | اسم الاتفاقية                                                                                  | تاريخ التوقيع | تاريخ النفاذ |
|----------|------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|--------------|
| أوكرانيا | معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل المدنية بين المملكة الأردنية الهاشمية وأوكرانيا | 2019/11/27    | 2021/5/14    |

## جدول رقم (17) اتفاقيات تسليم الأشخاص

| الدولة    | اسم الاتفاقية                                                                       | تاريخ التوقيع | تاريخ النفاذ                           |
|-----------|-------------------------------------------------------------------------------------|---------------|----------------------------------------|
| تركيا     | اتفاقية تبادل المعونة في تسليم المجرمين والمسائل الجزائية بين الأردن وتركيا         | 1971          | 1972/05/14                             |
| أذربيجان  | اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية أذربيجان              | 2007/7/29     | 2009/01/19                             |
| أوكرانيا  | معاهدة تسليم المجرمين بين المملكة الأردنية الهاشمية وأوكرانيا                       | 2019/11/27    | 2021/05/13                             |
| رومانيا   | معاهدة تسليم المجرمين بين المملكة الأردنية الهاشمية ورومانيا                        | 2021/04/04    | 2023/04/21                             |
| فرنسا     | اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والحكومة الفرنسية        | 2011/7/20     | 2015/08/01                             |
| قبرص      | اتفاقية تسليم الأشخاص بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية القبرصية | 2021          | 2015/08/01                             |
| كازاخستان | اتفاقية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية كازاخستان حول تسليم الأشخاص          | 2017/11/01    | 2019/04/28                             |
| أستراليا  | اتفاقية تسليم المجرمين بين الأردن وأستراليا                                         | 2017/4/24     | غير نافذة لعدم مصادقة الجانب الاسترالي |
| أوزبكستان | اتفاقية تسليم الأشخاص بين الأردن وأوزبكستان                                         | 26/08/2025    | 9/07/2026                              |
| أمريكا    | اتفاقية تسليم المجرمين بين الأردن وأمريكا                                           | 1995          | غير نافذة                              |
| إسبانيا   | اتفاقية تسليم الأشخاص بين المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة إسبانيا                  | 5/6/2025      | 17/5/2026                              |

## جدول رقم (18) اتفاقية نقل المحكوم عليهم

| الدولة    | الاتفاقية                                                                                                                    | تاريخ التوقيع | تاريخ النفاذ |
|-----------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|--------------|
| أوكرانيا  | معاهدة نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة الأردنية الهاشمية وأوكرانيا                                                     | 2019/11/27    | 2021/05/07   |
| تركيا     | اتفاقية نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية تركيا                                               | 2011/09/29    | 2015/06/10   |
| قبرص      | اتفاقية تبادل السجناء بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية قبرص                                                | 1995/1/25     | 2001/03/01   |
| كازاخستان | اتفاقية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية كازاخستان حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم                                       | 1/11/2017     | 2019/04/28   |
| السعودية  | اتفاقية التعاون في مجال نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية | 2012/03/27    | 2013/07/16   |
| المغرب    | اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية                   | 2025/10/5     | غير نافذة    |



## جدول رقم (19) اتفاقيات تعاون قانوني وقضائي

| الدولة   | الاتفاقية                                                                                                                   | تاريخ التوقيع | تاريخ النفاذ                                     |
|----------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|--------------------------------------------------|
| الإمارات | اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية                              | 1999/4/24     | 2001/5/14                                        |
| الجزائر  | اتفاقية للتعاون القانوني والقضائي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية                            | 2001/6/25     | 2006                                             |
| الكويت   | اتفاقية تعاون في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والتجارية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الكويت | 2005/5/17     | 2013/7/11                                        |
| اليمن    | اتفاقية التعاون القضائي بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية اليمن                                                        | 1998/10/26    | 2001/3/1                                         |
| تونس     | اتفاقية التعاون القضائي بين الأردن وتونس وملحقاتها                                                                          | 1965/03/06    | 1965/3/16<br>نفاذ ملحق<br>الاتفاقية<br>1998/9/24 |
| لبنان    | الاتفاق القضائي بين الأردن ولبنان                                                                                           | 1954/10/09    | 1954/11/23                                       |
| مصر      | اتفاقية التعاون القضائي بين الأردن ومصر                                                                                     | 1986/10/26    | 2000/10/1                                        |
| سوريا    | الاتفاقية القضائية بين الأردن وسوريا                                                                                        | 1953/12/23    | 1954/6/22                                        |

## جدول رقم (20) مذكرات تفاهم، بروتوكولات، برامج تنفيذية

| الدولة   | النوع         | الاسم                                                                                                                    | التوقيع والنفاد |
|----------|---------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|
| أذربيجان | مذكرة         | مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين وزارة العدل الأردنية ووزارة العدل الأذربيجانية                                              | 2007/07/29      |
| الكويت   | مذكرة         | مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الكويت                                     | 2019/02/11      |
| ألمانيا  | مذكرة         | مذكرة تفاهم بشأن التعاون القانوني والقضائي بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل الألمانية الاتحادية | 2022/9/21       |
| المغرب   | بروتوكول      | بروتوكول للتعاون القضائي بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية                                  | 2008/7/21       |
| المغرب   | مذكرة         | مذكرة تفاهم بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في المملكة المغربية                                | 2019/10/21      |
| اليمن    | برنامج تنفيذي | برنامج تنفيذي لبروتوكول التعاون الفني بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية اليمنية     | 2005/08/02      |
| اليمن    | بروتوكول      | بروتوكول التعاون الفني بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية اليمنية                    | 2001/02/02      |
| اليمن    | برنامج تنفيذي | برنامج تنفيذي لبروتوكول التعاون الفني بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية اليمنية     | 2014/01/30      |
| رومانيا  | مذكرة         | مذكرة تعاون بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في رومانيا                                         | 2021/04/04      |

|            |                                                                                                                       |              |          |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|----------|
| 2009/05/04 | بروتوكول بشأن التعاون بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية الفرنسية                 | بروتوكول     | فرنسا    |
| 2016/4/19  | ملحق بروتوكول الموقع بتاريخ 2009/5/4 بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية التونسية  | بروتوكول     | فرنسا    |
| 2023/08/30 | مذكرة تفاهم في مجال التعاون القانوني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة فلسطين                           | مذكرة        | فلسطين   |
| 2016/12/21 | مذكرة للتعاون القانوني بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل القطرية                              | مذكرة        | قطر      |
| 2023/6/19  | مذكرة للتعاون القانوني بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل الإسبانية                            | مذكرة        | إسبانيا  |
| 2019/03/12 | مذكرة تفاهم للتعاون في مجال نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالية للحرية في مجال نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالية للحرية     | مذكرة        | العراق   |
| 2025/11/23 | برنامج التعاون في إطار اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية | برنامج تعاون | السعودية |

## ثانيًا: قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إنّ وزارة العدل عضو في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المشكّلة استنادًا إلى المادة (5) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة (2021)، وإنّ المملكة الأردنية الهاشمية عضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام (2004)، وقد استلمت المملكة الأردنية الهاشمية رئاسة المجموعة عام (2007).

وتقوم مديرية التعاون الدولي، من خلال قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي استُحدث خلال عام (2020) في مديرية التعاون الدولي، بمتابعة تقييم المملكة الأردنية الهاشمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديث التقييم الوطني للمخاطر المرتبطة بغسل الأموال، وتمويل الإرهاب في المملكة، بالإضافة

إلى العمل على توصيات مجموعة العمل المالي للقيام بإجراءات تتعلق بعمل وزارة العدل للمساهمة في تحسين نظام مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب في المملكة؛ لأنّ وزارة العدل شريك أساسي في عملية التقييم المتبادل.

كما أن وزارة العدل عضو في اللجنة الفنية المشكلة استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة (41) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة (2021)، وتتم متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن من خلال قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مديرية التعاون الدولي، بالإضافة إلى الإشراف والمتابعة والرقابة على أعمال الجمعيات الخاضعة لإشراف وزارة العدل وفقاً لقانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته.

## اللجان الداخلية الدائمة:

1. لجنة دراسة طلبات نقل المحكومين.
2. لجنة دراسة مشاريع الاتفاقيات الدولية.

## حقوق الإنسان

تأكيداً للدور الحضاري والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية، كفل الدستور الأردني لعام (1952) وتعديلاته الضمانات الدستورية لإرساء مبادئ حقوق الإنسان المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعمل على صونها وحمايتها. واستناداً إلى ما رشحته الدستور، تحتل حقوق الإنسان مكانة متقدمة في المنظومة القانونية والتشريعية في الأردن.

وتنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية بضرورة إعداد خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان؛ للارتقاء بهذه الحقوق، بما يعزز مكانة الأردن في رعايته وحمايته لها، وإعمالاً لمبادئ الدستور، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن، فقد تم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان، بالتشاور مع الجهات الرسمية وغير الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني.

وشكّلت اللجنة برئاسة وزير العدل، وعضوية رئيس ديوان التشريع والرأي، والمفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان، والمنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء مقررراً للجنة، والأمين العام للجنة الوطنية لشؤون المرأة، ونقيب الصحفيين، وسكرتارية رئاسة الوزراء.

وتتضمن الخطة ثلاثة محاور رئيسة ينبثق عنها مجموعة من الأهداف والأنشطة ذات العلاقة بتعزيز منظومة حقوق الإنسان، التي ركزت في مضامينها على محاور الحقوق المدنية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، ومحور الفئات

الأكثر تعرضاً للانتهاك في المجتمع.

وتعد المبادئ والمفاهيم والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان من أهم الأولويات التي تعمل الوزارة على تعزيزها وضمان احترامها. ولهذه الغاية، أنشأت الوزارة مديرية متخصصة بحقوق الإنسان وشؤون الأسرة؛ بهدف ترسيخ هذه المفاهيم والمبادئ من خلال التوعية والمساهمة في تعديل التشريعات، والتأكد من أن الإجراءات القانونية والقضائية المطبقة تحقق الحماية لحقوق الإنسان.

## منع الاتجار بالبشر

حرص الأردن على إرساء الإطار القانوني والمؤسسي الوطني، ودعم جميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، كما أكدت التشريعات النافذة حرصها على تطبيق ما التزم به الأردن من مواثيق دولية تؤكد حماية حقوق الإنسان ورعايتها. وبهدف مواكبة التطورات الدولية، والصور الحديثة للاتجار بالبشر، صدر قانون معدل لقانون منع الاتجار بالبشر رقم (10) لسنة (2021)، الذي تضمن تعديلات، أهمها: النص على توفير الخدمات والمساعدة للضحايا، وغير ذلك من أوجه الحماية للمجني عليهم، والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، وإضافة صور جديدة للاستغلال، هي (التسول المنظم) ضمن جريمة الاتجار بالبشر، وتشديد العقوبة على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، فأصبحت عقوبة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر جنائية، والنص على توفير نيابة عامة وقضاء متخصص للنظر في قضايا الاتجار بالبشر، وإنشاء صندوق لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

عقدت إدارة لجنة إدارة صندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر عدة اجتماعات لمتابعة شؤون الصندوق، وصرف التذاكر الخاصة بضحايا الاتجار بالبشر لغايات تأمين العودة الطوعية الآمنة لهم، كما قامت اللجنة باتخاذ القرارات اللازمة لديمومة عمل الصندوق، وتوفير التبرعات له، وكل ما يتصل بمهام اللجنة وعملها ضمن نظام الصندوق النافذ.

إضافة إلى عقد اجتماعات مشتركة مع ممثلي السفارات والوكالات العالمية والمنظمات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر، منها: السفارة الأمريكية والمعتنّون بملف مكافحة الاتجار بالبشر في وزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وجمعية المحامين والقضاة الأمريكيين.

كما عقدت اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر المنبثقة عن اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر عدة اجتماعات لمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة الوطنية، واتخاذ جميع الإجراءات بخصوص مكافحة الاتجار بالبشر، والوقوف على التحديات والمعوقات وتحليلها والتغلب عليها، ومتابعة جميع الملاحظات الواردة في التقارير الدولية حول مكافحة الاتجار بالبشر.

## وقامت اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، إضافة لما سبق، بما يأتي:

- ✎ إعداد الردود المتعلقة بجميع التقارير حول مكافحة الاتجار بالبشر، أهمها تقرير الخارجية الأمريكية، والمساهمة بالردود الخاصة بحقوق الإنسان بشكل عام.
- ✎ المشاركة في ورش العمل متعددة التخصصات حول (آليات الإحالة الوطنية، والبيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر، والحد من عمل الأطفال، والتسول، والتعريف بجريمة الاتجار بالبشر، وآليات مكافحة الاتجار، والمؤشرات الدالة على الضحية المحتملة، وجريمة الاتجار بالبشر في مخيمات اللجوء).

## المرأة والطفل

عمل الأردن، سواء على الصعيد التشريعي أو الممارسة العملية، على مراعاة المصلحة الفضلى للطفل، وحماية حقوق المرأة، ومنع الإساءة إليها بأي شكل من الأشكال، وذلك ضمن مراجعة العديد من التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل، ومواءمتها مع المعايير الدولية، كقانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة (2017)، وقانون الأحداث رقم (32) لسنة (2014)، وكذلك التعديلات التي طرأت على قانون العقوبات، إضافة إلى وضع الإستراتيجيات والخطط التي تراعي ذلك.

## واستمراراً لجهود الوزارة في هذا المجال، تم إنجاز ما يأتي:

- ✎ الرد على تقرير المؤشرات الواردة ضمن المؤشر الاقليمي لعام 2024 حول العنف ضد النساء والفتيات وإرساله إلى وزارة التنمية الاجتماعية وفق الأصول.
- ✎ التواصل مع الشبكة القانونية للنساء العربيات بخصوص مشروع العيادة الأسرية في المحاكم.
- ✎ تنفيذ ورش عمل تدريبية في الأقاليم الثلاثة (الشمال، والوسط، والجنوب) حول العدالة الإصلاحية للأحداث، وتمكين المرأة، بما يضمن تكافؤ الفرص.
- ✎ متابعة مشروع دعم البنى التحتية لمحاكم الأحداث، إذ تم تزويد محكمة أحداث عمان بجهاز الاتصال المرئي.
- ✎ الرد على جميع التقارير الواردة من وزارة الخارجية، والتقارير الدولية والإقليمية، وتقارير توصيات جامعة الدول العربية حول عمالة الأطفال وحمايتهم.
- ✎ المشاركة في عدة اجتماعات حول (عمل الأطفال، ومداول تقرير المرأة والأعمال المعد من البنك الدولي، والحد من زواج الأطفال).

المشاركة في إعداد التقرير العالمي للحد من العنف ضد الأطفال مع أعضاء اللجنة المشكلة لهذه الغاية في وزارة الصحة.

## قسم متابعة مراكز الإصلاح والتأهيل

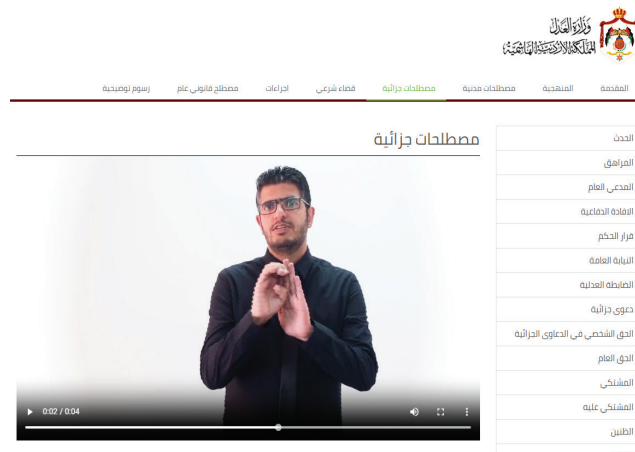
يقوم باحثون قانونيون مؤهلون بإعداد تقارير دورية ومنتظمة عن أوضاع هذه المراكز، ومعالجة الملحوظات بالتنسيق مع الجهات المعنية، وذلك من خلال وحدة خاصة في وزارة العدل تعنى بهذه المراكز، كما تعمل وزارة العدل باستمرار على دراسة القوانين الخاصة بمراكز الإصلاح والتأهيل للنهوض بمستواها.

## وفي هذا الإطار، تم إنجاز ما يأتي:

القيام بـ (18) زيارة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ضمن الزيارات الدورية التي يقوم بها قسم مراكز الإصلاح والتأهيل للاطلاع على أحوال النزلاء، ومتابعة مذكرات التوقيف والمحكمة والإفراج، والاطلاع على طلبات المساعدة القانونية، والأوضاع الصحية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، واحتياجات النزلاء من ذوي الإعاقة، وإجراءات الوقاية والتعقيم والتطعيم، وتم إعداد التقارير الخاصة بها.

## حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تسعى وزارة العدل سعيًا مستمرًا، بناءً على التزاماتها في رسالتها ورؤيتها، إلى تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للعدالة، بتزويدهم بالخدمات اللوجستية الميسرة للوصول إلى مرافق العدالة، إذ يتم تجهيز المحاكم بجميع المتطلبات المساعدة للتنقل داخل أروقة المحاكم، من خلال مصاعد مخصصة، ولافتات بلغة (برايل)، وإشارات أرضية، وكراسي متحركة، ودورات مياه ملائمة لاحتياجاتهم، وربما ميسرة لدخولهم إلى المحكمة، إضافة إلى إطلاق الموقع الإلكتروني للمصطلحات القانونية بلغة الإشارة.



وفي هذا الإطار، تم إنجاز ما يأتي:

تم طرح عطاء لتزويد محاكم الزرقاء والرصيفة بالاحتياجات التيسيرية؛ لتكون مهيأة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل وصولهم إلى العدالة ضمن مخصصات مشروع تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق العدالة، وتم إنجاز الأعمال في محكمة الزرقاء، كما أنجز جزء منها في محكمة الرصيفة.

تم طرح عطاء تهيئة محكمة السلط بكلفة (10.000) دينار على نفقة المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة. كما قدّم المجلس الدعم الفني لتهيئة باقي المحاكم المملوكة للوزارة، من خلال تنفيذ الزيارات الميدانية، وإعداد التقارير التي تتضمن الاحتياجات اللازمة، بهدف تهيئتها ضمن المبالغ المخصصة للمشروع، إلى جانب تقديم التدريب اللازم لموظفي وزارة العدل.

## حماية الحقوق والحريات

وذلك برصد انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة على الأشخاص، والعمل على حلّها بتحديث النصوص التشريعية وتطويرها، بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ورصد جميع التقارير الدولية والإقليمية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وتصحيح البيانات المذكورة فيها أو تنفيذ التوصيات الواردة فيها، وتم اعتماد الإستراتيجية الوطنية للعدالة الجزائية للأعوام (2023 - 2026)، كما يجري العمل على إعداد الخطة التنفيذية، ومتابعة المشاريع المنبثقة عنها.

## السوار الإلكتروني

في سياق التطور المستمر للأنظمة العدلية، التي تسعى إلى تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية وبدائل التوقيف، يبرز عمل السوار الإلكتروني بوصفه أداة تهدف إلى إعادة تأهيل المجرمين، وتقليل اللجوء إلى مراكز الإصلاح والتأهيل، مع الحفاظ على تطبيق الردع العام والخاص، وقد تم تطبيق العديد من الأحكام من خلال السوار الإلكتروني، وذلك على النحو الآتي:

## المسؤولية المجتمعية:

انطلاقاً من مهام وزارة العدل وواجباتها ودورها نحو المجتمع، والمشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، إضافة إلى توجيهات معالي وزير العدل بتفعيل المسؤولية المجتمعية والأنشطة الاجتماعية بوزارة العدل، بحيث تعمل على زيادة التواصل ما بين موظفي الوزارة، وخلق بيئة وظيفية تنعكس على آلية العمل، وتعزيز أواصر التعاون ما بين موظفي الوزارة والمجتمع المحلي، فإن مجالات الخدمة المجتمعية هي السمة الفعالة للوزارة، فقد تبنت المفاهيم والمواثيق العالمية لتقديم الخدمة المجتمعية، سواء للمواطنين أو اتجاه البيئة. لذا، عملت وزارة العدل على ما يأتي:



## العدل في صور

### تكريم وزارة العدل من قبل وزارة الصحة

مديرية بنك الدم كأكثر جهة تبرعًا بالدم



### بطولة اليوبييل الفضي لكرة القدم

## استمرار حملات جمع الورق من المنازل وتدويره وخصوصًا عند نهاية الفصل الدراسي



## حملات التبرع بالدم تحت شعار قطرة من دمك.. حياة لغيرك

## إقامة إفطار لدار الضيافة للمسنين







## وزير العدل يطلق بوابة الخدمات الإلكترونية

## وزير العدل يتفقد مشروع إنشاء مبنى محكمة استئناف عمان في العبدلي



## وزير العدل يلتقي السفارة الأمريكية في عمان

## نهائي بطولة ولي العهد لكرة القدم بين وزارة التربية والتعليم ووزارة العدل

تحت رعاية الأمين العام للشؤون الإدارية  
والمالية السيدة خلود العبادي



## محامون يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل

## وزير العدل يتفقد سير العمل في مركز الخدمات الحكومية الشاملة في العبدلي



## وزير العدل يلتقي رئيس المجلس القضائي





وَزَارَةُ الْعَدْلِ  
MINISTRY OF JUSTICE

## الفصل الرابع

---

أبرز الإنجازات ... بلغة الأرقام

الكتاب السنوي

2025

## العدل في أرقام





## مديرية المساعدة القانونية 2025



إجمالي الطلبات المقبولة  
**3,468**



الطلبات الإجبارية  
**2,665**



الطلبات الاختيارية  
**803**



عدد الطلبات المقدمة  
**3,633**



الطلبات المرفوضة (اختياري)  
**165**

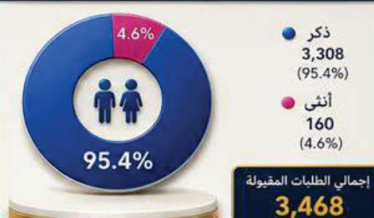
عدد المستفيدين حسب المحافظات



الطلبات حسب الجنس



نسبة الجنس



تفصيل الطلبات حسب الفئة العمرية ونوع الطلب والجنس

| العمر    | اختياري |     |         | الإجبارية |      |         |
|----------|---------|-----|---------|-----------|------|---------|
|          | أنثى    | ذكر | المجموع | أنثى      | ذكر  | المجموع |
| الأحداث  | 1       | 3   | 4       | 68        | 1037 | 1105    |
| البالغين | 36      | 763 | 799     | 55        | 1505 | 1560    |
| المجموع  | 37      | 766 | 803     | 123       | 2542 | 2665    |

عدد مستفيدين المساعدة القانونية لعام 2025 حسب الجنسية

| الجنسية   | اختياري |     |         | الإجبارية |      |         | المجموع الكلي |
|-----------|---------|-----|---------|-----------|------|---------|---------------|
|           | أنثى    | ذكر | المجموع | أنثى      | ذكر  | المجموع |               |
| اردني     | 34      | 702 | 736     | 101       | 2213 | 2314    | 3050          |
| غير اردني | 3       | 64  | 67      | 22        | 329  | 351     | 418           |
| المجموع   | 37      | 766 | 803     | 123       | 2542 | 2665    | 3468          |

المصدر: مديرية المساعدة القانونية - وزارة العدل

## مديرية المساعدة القانونية

طلبات المساعدة المقدمة الشهرية التفصيلية

2025



عدد الطلبات المقدمة  
**3,633**



عدد المستفيدين  
**3,468**



عدد الطلبات المرفوضة  
**165**



نسبة القبول  
**95.4%**

الطلبات المقدمة والمستفيدين والمرفوضة حسب الشهر



نسبة الطلبات



ملخص عام



إجمالي الطلبات المقدمة  
**3,633**



إجمالي المستفيدين  
**3,468**



إجمالي الطلبات المرفوضة  
**165**

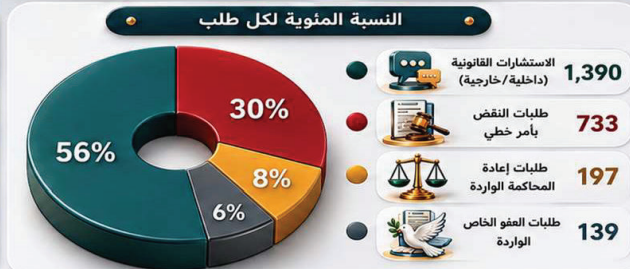
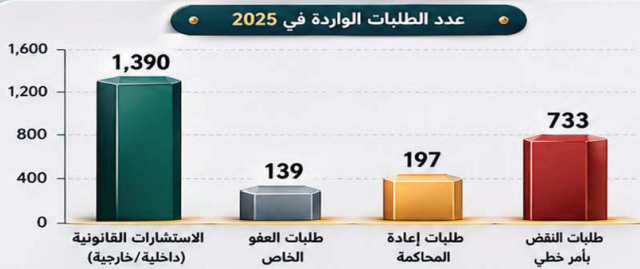


نسبة القبول الكلية  
**95.4%**

المصدر: مديرية المساعدة القانونية - وزارة العدل



## مديرية الشؤون القانونية 2025



### ملخص عام 2025



تشمل جميع الطلبات والمعاملات القانونية الداخلية والخارجية لعام 2025

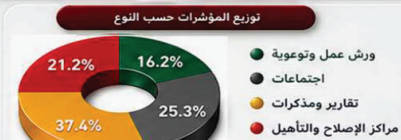
## مديرية التعاون الدولي 2025



**ملاحظة:**  
الوارد: يقصد به الطلبات الواردة من السلطات القضائية في الدول الأخرى إلى السلطة القضائية الأردنية.  
الصادر: يقصد به الطلبات الصادرة من السلطة القضائية الأردنية إلى السلطات القضائية في الدول الأخرى.



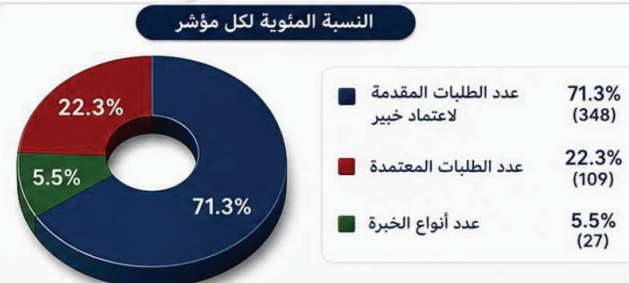
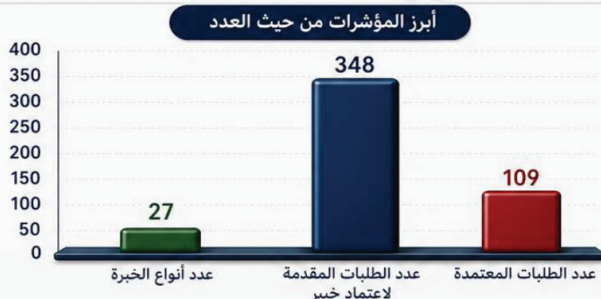




### ملخص عام



مديرية شؤون الخبرة  
2025



## ملخص عام لعام 2025



تتضمن البيانات جميع الطلبات وأنواع الخبرة خلال عام 2025



## مديرية العقوبات المجتمعية 2025

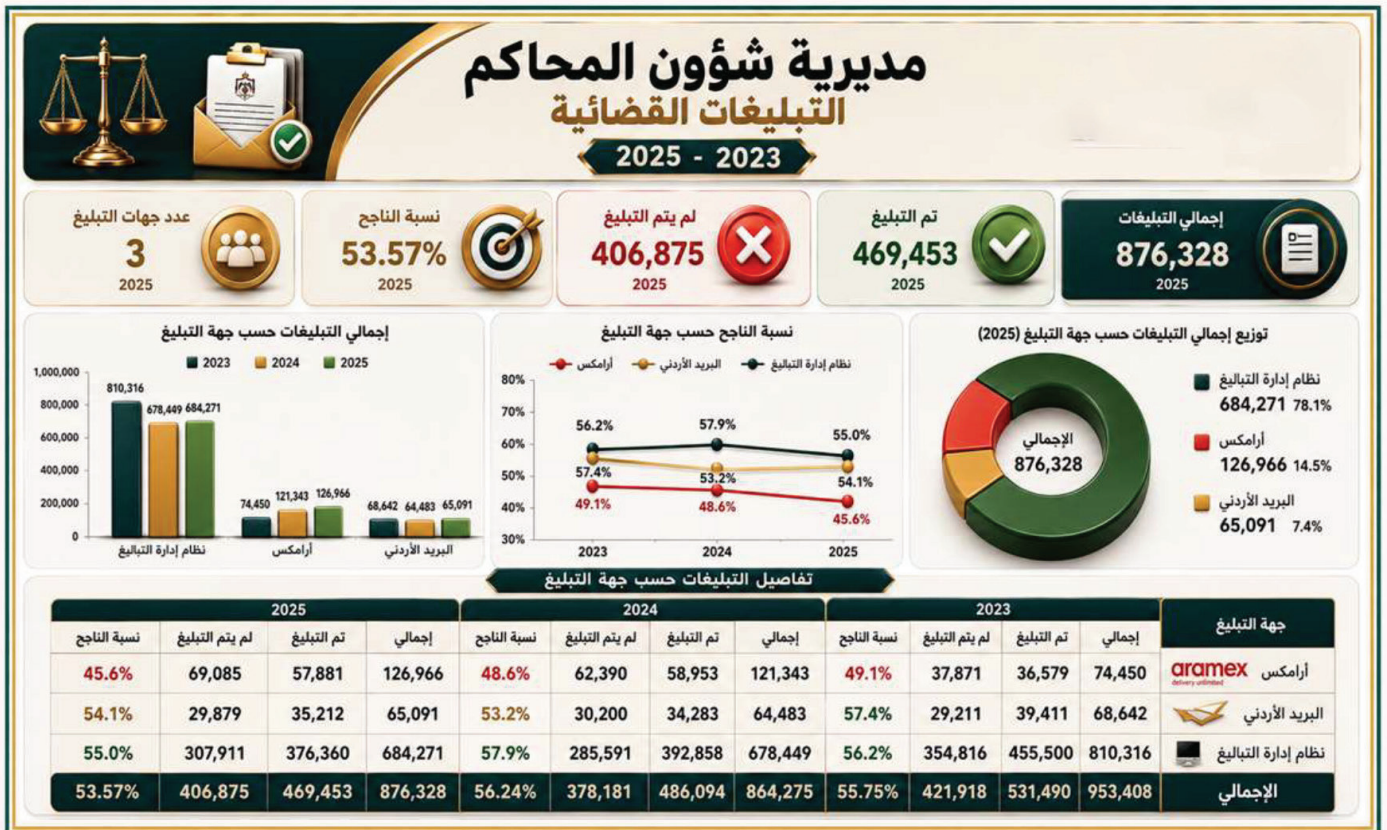


## مديرية شؤون المحاكم 2025



الأرقام حتى تاريخ 31/12/2025







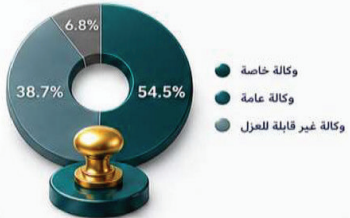
## معاملات كاتب العدل لعام 2025

### المعاملات حسب نوع الوثيقة



#### الوكالات العدلية

| نوع الوثيقة                   | عدد المعاملات |
|-------------------------------|---------------|
| وكالة خاصة                    | 46,178        |
| وكالة عامة                    | 32,800        |
| وكالة غير قابلة للعزل         | 5,769         |
| <b>مجموع الوكالات العدلية</b> | <b>84,747</b> |



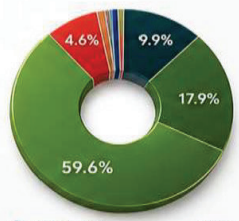
#### الترجمة

| نوع الوثيقة          | عدد المعاملات |
|----------------------|---------------|
| ترجمة صورة           | 6,895         |
| ترجمة صورة طبق الاصل | 193           |
| ترجمة نسخة أصلية     | 622           |
| <b>مجموع الترجمة</b> | <b>7,710</b>  |



#### الكفالات

| نوع الوثيقة                     | عدد المعاملات |
|---------------------------------|---------------|
| كفالات الإلتفات                 | 9,403         |
| كفالات المكرمة الملكية          | 17,051        |
| كفالة                           | 56,569        |
| كفالة إخلاء السبيل              | 3,471         |
| كفالة استئناف قضية تنفيذية      | 6             |
| كفالة جواز سفر بدل تالف         | 398           |
| كفالة جواز سفر بدل فاقد         | 4,275         |
| كفالة حسن مصنعية                | 11            |
| كفالة دفتر عائلة بدل تالف       | 27            |
| كفالة دفتر عائلة بدل فاقد       | 165           |
| كفالة (إتفات/إيفاد/دراسة/تدريب) | 3,529         |
| <b>مجموع الكفالات</b>           | <b>94,905</b> |



مجموع الوكالات العدلية  
**84,747**



مجموع الترجمة  
**7,710**



مجموع الكفالات  
**94,905**

## معاملات كاتب العدل لعام 2025



عقد  
**43**



عقد بيع  
**74**



عقد إيجار  
**113**



إجمالي العقود  
**230**

#### تفصيل العقود



#### توزيع معاملات أخرى حسب نوع الوثيقة



#### توزيع المعاملات حسب نوع الوثيقة



مجموع معاملات أخرى  
**115,210**



مجموع العقود  
**230**



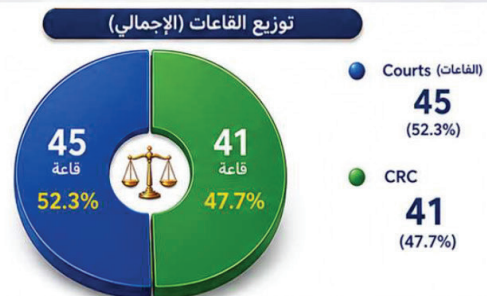
مجموع معاملات أخرى  
**115,210**



## مديرية تكنولوجيا المعلومات 2025



## قاعات المحاكمة عن بعد (2023 - 2025)









## مديرية الموارد البشرية

### التدريب والتطوير

إجمالي الموظفين  
4669  
موظف

عدد المتدربين  
(بدون تكرار)  
3469  
متدرب

نسبة التدريب  
(بدون تكرار)  
74.30%

عدد الدورات التدريبية  
(بدون تكرار)  
244  
دورة

نسبة النساء في المواقع  
الإشرافية والقيادية (تراكمي)  
37.80%

ذوي الإعاقة  
(تراكمي)  
91  
موظف

#### التحليل الشهري للمتدربين والدورات



#### توزيع المتدربين حسب الجنس



#### توزيع المتدربين حسب المنطقة



#### أهم البرامج التدريبية



## مديرية الموارد البشرية

### التخطيط واحتياجات المحاكم والتدريب

رصد الوزارة والمحاكم  
بالمكوادر البشرية /  
عقد سنوي  
156

تجديد عقود سنوية  
للموظفين المعيّنين  
على وظائف ذات  
فئة ودرجة  
1562

تجديد عقود سنوية  
للموظفين المعيّنين  
على الوظائف  
الشاغرة  
170

عدد الموظفين  
المؤهلين بعد التجربة  
على الوظائف  
الشاغرة  
111

نسبة تعيين الإناث في  
المواقع الإشرافية  
والقيادية  
/ تراكمي  
37.80%

عدد المعيّنين من ذوي  
الإعاقة  
تراكمي  
91  
موظف

تحول الصفة الوظيفية  
من عقد بدل مجاز إلى  
عقد سنوي.  
31

#### توزيع الموظفين حسب فئة الوظيفة وسنة التدريب



#### إجمالي الموظفين حسب فئة الوظيفة



تلبية احتياجات المحاكم  
بالمكوادر المؤهلة  
وفق الخطط المعتمدة



تطوير الكوادر البشرية  
ورفع كفاءتهم  
بشكل مستمر



تحقيق الاستقرار الوظيفي  
بما يدعم جودة الأداء  
ويعزز العدالة



الاستثمار في التدريب  
لبناء قدرات مستقلة  
مستدامة



دعم التحول المؤسسي  
وتحقيق أهداف  
الوزارة



## وحدة الرقابة الداخلية مؤشرات الأداء 2025 - 2024



## مديرية الأبنية 2025





## مديرية الشؤون الإدارية 2025



## وحدة الإتصال والإعلام 2025

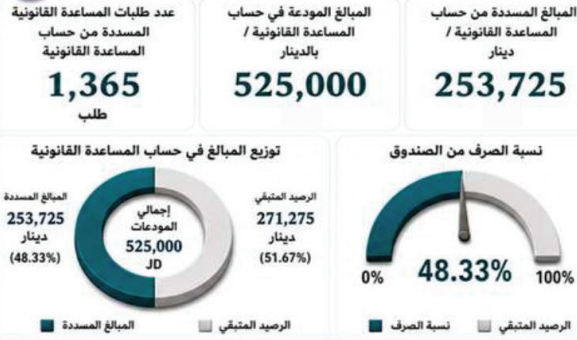




## مديرية الشؤون المالية 2025



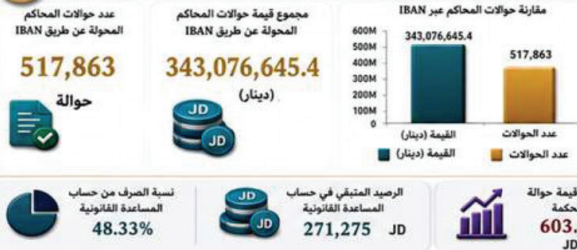
### صندوق المساعدة القانونية



### حوالات المحاكم



### حوالات المحاكم عن طريق IBAN



### المستفيدين من خدمة الدفع وكف الطلب الإلكتروني



## دائرة إشهار الذمة المالية 2025



عدد الأشخاص الذين قاموا في إشهار ذمتهم المالية

5,121 شخص

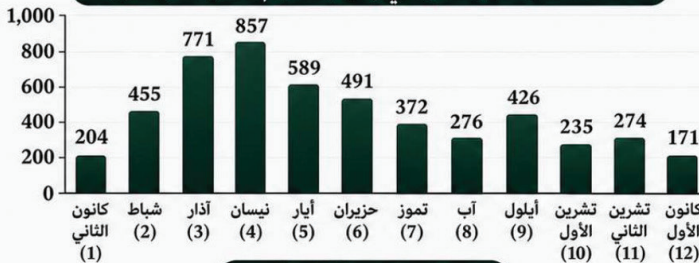


نسبة استجابة الأشخاص لإشهار ذمتهم المالية

100%

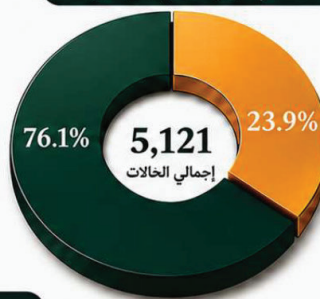
| الجنس   | العدد |
|---------|-------|
| ذكر     | 3,899 |
| أنثى    | 1,222 |
| المجموع | 5,121 |

### عدد الأشخاص الذين قاموا في إشهار ذمتهم المالية لكل شهر



الإجمالي 5,121

### توزيع حالات الإشهار حسب الجنس



إجمالي حالات الإشهار

5,121 شخص



نسبة الاستجابة

100%



الذكور 3,899 (76.1%)



الإناث 1,222 (23.9%)



الهدف تعزيز الشفافية والنزاهة وحماية المال العام

# الكتاب السنوي

## 2025

اعداد وإخراج  
وحدة الاتصال والاعلام



وَزَارَةُ الْعَدْلِ

MINISTRY OF JUSTICE